

451
SIA

المكتبة الجليلة

الحجرات الخمسة

الغنى - قروش



٣٣

١١١

المكتبة الجليلة - دار الجوهري للدراسة والشر

٦ شارع سكاكيني باشا تليفون ٤٤١١٠

الحجرات الخمسة

المكتبة الجنسية
٦ شارع سكاكيني باشا مصر

كلمة لا بد منها

هذا كتاب يبحث الناحية الجنسية من وجهة نظر قانون العقوبات . فهو يمسر الناس بالآخطار التي يتعرضون لها نتيجة الانقياد لشهواتهم . وهي أخطار قد تصل الى الحكم عليهم بالأشغال الشاقة مدى الحياة .

وقانون العقوبات يفترض أن الناس يعلنون بالقانون ولذلك فهو يعاقبهم على كل فعل يقعون به تحت طائلته ولو كانوا في الواقع يجهلون حكم القانون فيه .

ولقد شلنى على كتمام ركبة حتى أن تنار يجرلون كل الجمل أحكام القانون في هذه المسائل ويبدو ذلك في وجوه الذاع الغريبة التي يتمدون بها أمام النيابة وأمام القضاء ظانين أنها تمنحهم من العقاب فلا يكرن من نتيبتها الا أن توقعهم تحت طائلته .

وأذكر على سبيل المثال تلك القضية التي نشرتها في جريدة المصري تحت عنوان زوج واحد وخمس أصدقاء حيث كان دفاع أحد المتهمين الخمسة أنه قد اتصل بالزوجة برضاها ولو عرف هذا اتهم أن رضا الزوجة لا ينفى رجود الجريمه لما أقدم على ارتكابها .

ولوائح أن أحداً من مقدمين أو الخوكة على هذه الجرائم لو عرف حكم القانون على حقيقته لما أقدم على ارتكاب مثل هذه الأعمال التي تؤدي به في الهاوية . وبذلك فإن مثل هذه التبصرة للناس بانقارن سوف يكون لها حتماً أثر كبير في التقليل من اترقوع في هذه الجرائم الأخلاقية التي نشكو منها مر الشكوى في هذا العصر الذي نعيش فيه .

ولقد كان أكبر اعتمادى فى اخراج هذا الكتاب على مؤلف أستاذنا السيد
المرحوم الأستاذ أحمد أمين بك ، وعلى محاضر جلسات البرلمان عند تعديل قانونه
العقوبات فى سنة ١٩٣٧ ، ثم على بعض الفصول التى كتبها فى رسالتى للحصول على
درجة الدكتوراه فى القانون فى مسئولية الطبيب من الناحية الجنائية وعلى الأخص
فى البحث الخاص بالأجهاض ، وأخيرا على مجموعات الأحكام وأخص بالذكر منها
المجموعة التى نشرها الأستاذان عباس فضلى ورياض إبراهيم باسم عماد المراجع .
- وأرجو أن تغنى هذه الإشارة عن النص على المرجع فى كل موضع . خصوصا
وانى لست أكتب هنا لرجال القانون بل للجمهور .

وأرجو أن أكون وقعت فيما قصدت فيه من النفع به فى هذه الناحية الهامة
من نواحي حياتنا الاجتماعية .

محمد مصطفى رياض

مقدمة

كانت الشرائع والقوانين القديمة تعنى بتحريم الرذيلة بكافة أنواعها وتنزل بمركبها أشد أنواع العقاب محافظة على الآداب وحرصا على الفضيلة من أن تنعكس بها الشهوات .

ولكن الحديثين من رجال التشريع رأوا في ذلك تجاوزا لحدود القانون الوضعي وانه إذا ساغ للإديان أو للاخلاق أن تنصب نفسها حارسة على الآداب فإن ذلك لايجوز للشارع ، لأن للقوانين دائرة أضيق من دائرة الاخلاق ، فهما قد يتفقان في بعض الأمور ولكنهما يختلفان في أمور أخرى كثيرة .

والواقع أن علم الاخلاق يصح أن تكون مرشدا للبر في حياته وفي علاقاته مع غيره من الناس . ولكن القانون لايمكن أن تكون له سلطة مستمرة في حياة الناس الشخصية ، إذ لايسيل إلى حمل الناس على احترام أوامره ونواهيه إلا بالعقوبة ، وهذا يستدعى مراقبتهم على وجه الدوام . ولايسيل إلى ذلك إلا بالتجسس على أحوال الأفراد وأسرار العائلات ، وفي هذا من الضرر مايفوق بكثير الفائدة المرجوة من القانون .

لهذا حرص واضعوا القوانين الحديثة على عدم التعرض بالعقاب للجرائم الاخلاقية إلا في حدود معينة ، فلم يعاقبوا على الرذائل والآثام لذاتها بل لما يترتب عليها من الضرر بالأفراد أو بالمصلحة العامة . وقد اتخذوا كقاعدة أن الأفعال الشخصية المحضة لايعاقب عليها . أما إذا تعدت إلى الغير فإن رضا هذا الغير بها يعدم الجريمة ويمنع من العقاب ، إلا إذا ترتب عليها اعتداء على حق الغير أو على مصلحة المجتمع .

وعلى هذا لم يحرم القانون الفرنسي والقوانين التي استمدت منه أحكامها ،

كالقانون المصري ، من الأفعال المنافية للفضيلة سوى الأفعال التي ترتكب علنا .
والأفعال التي ترتكب بغير رضا الطرفين ، أو التي ترتكب على من ليس أهلا للرضا ،
والأفعال التي تنهك بها حرمة الزوجية ، والأفعال التي يراد بها اغراء الشباب
على الفجور .

غير أنه لا يزال في بعض القوانين الأخرى أثر من تحريم الرذيلة لذاتها ، فالتقوانين
الانجليزية والالمانية والنسوية والمجرية تعاقب على وطء المحارم وعلى اللواط ولو
برضا الملوأ به ، كما تعاقب على اتيان البهائم . والقانونان الالمان والايطالي يعاقبان
أيضا على اتخاذ القيادة حرفة ومرزقا ، والقانون السويسري يعاقب على البغاء .
وقد نص قانون العقوبات المصري الصادر في سنة ١٩٣٧ على معاقبة القوادين
الذين يعملون في رزقهم كله أو بعضه على ما تنكسه النسوة من الدعارة وقبل ذلك
لم يكن قانون العقوبات المصري يعاقب على ذلك مع خطورته .

وقد نص الشارع المصري على أحكام جرائم هتك العرض وفساد الأخلاق
في الباب الرابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات . وقد أدخلت على قانون
العقوبات المصري عدة تعديلات في هذا الباب . فقد كان في المواد من ٢٤٦ الى
٢٤٨ من قانون ١٨٨٣ خلط كثير لآنها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور
(الوقاع) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة في بعضها وجاهل قانون سنة
١٩٠٤ فصاغ هذه العبارات صياغة جديدة وأدخل فيها أربعة تغييرات مهمة
لجعل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل استعمال التهديد
كاستعمال القوة وجعل السن الذي يعتبر فيه الرضا أربع عشرة سنة بدلا من
اثنتي عشرة في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن موافقا للسن المقررة
في معظم الشرائع الاجنبية ونص على عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص
طفل لم يبلغ السابعة بدون حاجة لما اذا كان الطفل قد هدد أو لم يهدد نظرا لصعوبة
تقدير ذلك لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد .

وفي سنة ١٩٣٣ زيد سن الرضا إلى ١٦ سنة في المادة ٢٣٢ ثم
جاء قانون سنة ١٩٣٧ ورفع سن الرضا الى ثمان عشرة سنة وأضاف جريمة

الباطلة أو اتخاذ القواعد حرق ومرتقا، وبذلك أصبحت جرائم العرض
سنة هي :

١ - اغتصاب الاناث .

٢ - هتك العرض .

٣ - التحريض على الفسق والفجور .

٤ - الونا .

٥ - الفعل الفاضح العلني .

٦ - الباطلة أو اتخاذ القواعد حرق ومرتقا .

وسنتكلم على كل واحدة من هذه الجرائم في فصل على حدة ، ثم نخصص فصلا
لجريمة الاجهاض لعلاقتها الوثيقة بهذه الجرائم

الفصل الأول

جريمة الاغتصاب

نص القانون على هذه الجريمة في المادة ٢٦٧ حيث يقول : « من واقع أثنى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ... » ،

وقد اختار المشرع التعبير عن هذه الجريمة بكلمة (واقع) ، وكان القانون القديم يستعمل كلمة (اغتصب) واللفظ القديم كان يتضمن معنى الاكراه بغير حاجة إلى الدلالة عليه بكلمة أخرى . ولذلك فقد اضطر واضع القانون الجديد إلى إضافة عبارة « بغير رضاها » ، إشارة إلى ذلك ، لأن الاكراه أو انعدام الرضا ركن من أركان هذه الجريمة لا وجود لها بدونه .

أركان الجريمة

هذه الجريمة لا توجد إلا بموافقة أثنى بغير رضاها . كما ندل عليه عبارة المادة ٢٦٧ ، وهي مكونة من ثلاث أركان :

١ — موافقة أثنى موافقة غير شرعية

٢ — انعدام رضا الاثنى

٣ — القصد الجنائي

١ — الموافقة :

أهم ما يميز جريمة الاغتصاب عن جريمة ختان « مرضى ان الأول لا توجد إلا إذا حصل الزنا فعلا ، فلا بد فيها من الايلاج . وهذا لا يصدق طبعا إلا على الجريمة التامة ، أما « شروع فسكني فيه البدء في فعل بقصد الايلاج ولو لم يتم فعلا . ولذلك يقرر بعض الاطباء « شرعيين إن جريمة الاغتصاب لا يمكن أن تقع على طفل صغير لاستحالة الايلاج لضيق المكان وقد علق عليه ذلك الأستاذ أحمد أمين بك فقال إن هذا لا يصدق إلا على الجريمة التامة . أما « شروع فيها فممكن ويجب العقاب عليه .

ولا يقع الاغتصاب المعاقب عليه إلا من رجل ، وفي القانون الإنجليزي يعتبر
الحي الذي لم يبلغ الرابعة عشرة غير صالح لارتكاب هذه الجريمة وقد حكم في مصر
بالأعقاب اذا اتضح من شهادة الطبيب أن الجاني ليس ممن يشتهون ، أو ليس فيه
قوة التنازل ، ويدخل في هذا الحكم الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم .

ولا ترتكب جريمة الاغتصاب إلا على أثم ، ولا تتم إلا بالإبلاج في المكان
المعد لذلك . أما الإبلاج من خلف فلا يعد اغتصاباً بل يعد هتك عرض يدخل في
حكم المادة ٢٦٧ التي سيجي ذكرها ، ويعاقب عليه ولو وقع من الزوج ، إذ ليس
ذلك مما يباح له شرعاً . واللواطة لا تدخل كذلك في حكم هذه المادة ، بل تعد هتك
عرض معاقباً عليه اذا وقع على كبير باكره ، أو على صغير ولو بنهر باكره ،
وتعتبر فعلاً فاحشاً منطبقاً على المادة ٢٧٨ اذا وقعت علانية ولو مع الرضا .

ولا يعد الفعل اغتصاباً إلا اذا وقع على امرأة على قيد الحياة ، أما الفسق
بالأموات - وهو كثير الوقوع بفرنسا - فلا يدخل في حكم المادة ٢٧٨ ، ولا يعاقب
عليه إلا اذا اقترن بانتهاك حرمة القبور بالتطبيق على نص (المادة ١٦٠) من قانون
القبوريات وهي نص مما ينص عليه على عقاب كل من انتهك حرمة القبور أي
الجهانات أو دونها بالحبس الى ستة أو بمرأمة الى ٥٠ جنساً مصرياً

ولا اغتصاب إلا اذا كانت الواقعة غير مشروعة ، فالزوج الذي يواقع زوجته
كرها لا يرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٨٦ ، لأنه يملك مباشرتها شرعاً
ولو بنهر رضاها .

وقد جلد في حكم لمحكمة النقض في سنة ١٩٣٧ ان القانون لا يعاقب على الواقعة إلا
إذا كانت قد وقعت بعدم رضاه . وعدم الرضا له أثر ظاهر للمقاومة بالقوة أو بالإكراه
من جانب المواقع أو أثر غير ظاهر بزوال الاختيار بالنوم أو بمادة مخدرة - وأما
أن يحتمل المواقع بادغال النش على من واقعها حتى ترضى بالواقع فذلك لم ينص
على عقابه القانون . والعبرة في باب الواقعة حصول الرضا مهما كان سببه وقد حصل
واستمر استمتاع كل من الزوجين بالآخر مدة طويلة فلا معنى للقول بأن الواقعة

نت بغير رضا وقت وقوعها ، وفي الشريعة الاسلامية لا يقام الحد على الواطئ .
لذا كان الوطء بشبهه .

أما اذا واقع الزوج زوجته كرهما بعد الطلاق ، فيختلف الحكم بحسب ما اذا كان الطلاق رجعياً أو باتناً ، فاذا كان الطلاق رجعياً فهو لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة ، فلا يحرم الزوج الدخول على مطلقته ولو من غير اذنها ، ويجوز له الاستمتاع والوقاع ، ويصير بذلك مراجعاً ولو حصل ذلك بغير رضاها . أما اذا كان الطلاق باتناً ، أو أصبح كذلك بانقضاء عدة الطلاق الرجعي ، فإنه تحرم عليه مباشرتها ، وإن فعل بغير رضاها عوقب بالمادة ٢٦٧ من قانون العقوبات .

وقد حكمت محكمة النقض في سنة ١٩٢٨ ان المرأة المطلقة طلاقاً غير رجعي ولم تعلم بطلاقها ، وتعهد زوجها اخفاء أمر طلاقها عليها ثم واقعها فيعتبر هذا اكراهاً أدياً وتكون الحادثة واقعة أثبت بغير رضاها . اللهم الا اذا ثبت للحكمة أنها لو كانت علمت بطلاقها لما امتنعت عن قبول واقعها وقد جلد في هذا الحكم أنه ليس للزوجة المسلة حرية الاختيار في التسليم في نفسها لزوجها وعدم التسليم ، بل هي مجبرة بحكم عقد الزواج وبحكم الشرع الى موافاة زوجها عند الطلب . وليس لها أن تمتنع بغير عذر شرعي والا كان له حق تأديبها .

وللزوج في الشريعة الاسلامية حق ايقاع الطلاق بمشيئته وحده من غير مشاركة الزوجة ولا اطلاعها . فاذا طلق زوجته وجهل عليها أمر الطلاق فإنها تظل قائمة فعلاً حل حالها من التأثير بذلك الا كراه الادبي الواقع عليها من قبل عقد الزواج والشرع المانع لها من حرية اختيار عدم الرضا عند ارادته .

وافن فاذا طلق الزوج زوجته طلاقاً مانعاً من حل الاستمتاع وكنم عنها أمر هذا الطلاق عامداً قاصداً ثم واقعها وثبت بطريقة قاطعة أنها عند الواقعة كانت جاهلة تمام الجهل بسبق وقوع هذا الطلاق المزيل للحل ، وثبت قطعاً كذلك أنها لو كانت علمت بالطلاق لامتنعت عن الرضا له . كان وقاعه إياها حاصلًا بغير رضاها!

وحق عليه العقاب المخصوص عنه بالمادة ٢٦٧ ع لأن رضاها بالواقع لم يكن حراً ، بل كان تحت تأثير إكراه عقد زال أثره بالطلاق وهي تجهله .
وبعد منتصباً من واقع أثني بغير رضاها ، ولو كانت خيلته التي كانت تعاشره معاشرة سفاح

٢ - انعدام الرضا

لا اغتصاب إلا اذا حصل الواقع بغير رضا الاثني ، سواء أتوصل الجاني الى ارتكاب الجريمة باستعمال القوة المادية ، أو القوة الأدبية ، أو بالإكراه ، أو بالمباغنة ، أو بالمكر والخيلة

أما القوة المادية فلا تكون معدمة للرضا إلا اذا وقعت على نفس المجنى عليها بالقوة التي تستعمل في كسر الأبواب أو التردد للوصول الى مكان المرأة لا تدخل في المعنى المقصود هنا ، اذا سلطت المرأة نفسها بعد ذلك طوعاً واختياراً .

ويجب أن تكون القوة كافية لمنع مقاومة المرأة ، وإلا فلا عبرة بها ، وعلى كل حال فلا ينظر الى القوة التي استعملت في ذاتها ، بل الى الأثر المترتب عليها وهو إكراه المرأة على الفعل بغير رضاها . فاذا لم يكن التسليم نتيجة القوة بل كان برغبة المرأة ، فاستعمال القوة قبل ذلك لا يكفي لتكوين الجريمة ، والأمر في ذلك كله متروك لتقدير المحكمة .

ولكن حكم بأنه ليس من الضروري لتكوين جريمة واقع أثني بغير رضاها ، أن يكون 'ذكر' مستمرا وقت الفعل . بل يكفي أن يكون المتهم قد استعمل الأثر - وهو 'ذكر' - من غير أن يترتب عليه أية نكبة لتغلب على مقاومة المجنى عليها . فاذا تمت زنى قواها وصحبت لا تستطيع المقاومة فالأركان القانونية المكونة للجريمة تكون متوفرة .

ومما يهدم لرضا الصحيح ايضاً استعمال القوة الأدبية . كالتهديد بشر محبت أو بفضيحة . متى كان من أزدنك سلب المرأة حرية اختيارها . وقد حكمت محكمة النقض ان الاكراه كما يكون مادياً يكون أدبياً .

وكذلك المباغته تعلم الرضا الصحيح ، فالطبيب الذي يواقع أثنى على حين غفلة منها أثناء الكشف عليها بعد غاصبا ، وكذلك يعد غاصبا من توصل إلى مواقعة امرأة بالمكر والخديعة ، وقد حكمت محكمة النقض انه يوجد اكراه ادبي في حالة اتخاذ الجاني طريقة خداع يتخذها لايقاع لمجيئ عليها في الخطأ . وحكمت محكمة جنائيات مصر بالعقاب بمقتضى المادة ٢٦٧ على رجل دخل الى امرأة في فراش نومها بطريقة ظنت معها انه زوجها .

ويعتبر الرضا متعذرا إذا حصل الواقع خلال نوم المجنى عليها ، أو رهي في حالة اغماء أو صرع ، أو فاقدة الشعور بفعل مسكر أو مخدر ، أو بسبب تنويم معنطاطيسى وقد حكم ان عدم الرضا المبرص تأثيره في هذه المادة كما يتحقق بوقوع الاكراه على المجنى عليها فانه يتحقق كذلك بكل مؤثر يقع على المجنى عايا من شأنه أن يحررها حرية الاختيار في الرضا رعدمه سراء كان هذا المؤثر آتيا من قبل الجاني كالتهديد والاسكار والتنويم المعنطاطيسى وما أشبه ام كان ناشئا عن حالة تأثر بالمجنى عليها كحالة النوم أو الاغماء وما أشبه

والجنون معدم للرضا ، من واقع بجنونة عدد معصيا لها وعوقب بالمادة ٢٦٧ ويرى الأستاذ احمد امين أن هذا الرأي محل النظر ، فقد لايعدم لمجنون لإرادة الشهوية ولا سيما إذا لم يكن مطبقا . وقد أحسن القانون الانجليزى حيث اعتبر الجنون مانعا من الرضا الصحيح بقدرما . وعند الفعل في هذه الحالة حجة الاجتزائية وقد قاس القانون لاجبار عدد الحاجة حرة رافع ساء التصيرت لحصل وقاع الصغيرة التي لم تبلغ اربعة عشرة سنة . وكذلك في حالة عشرة وسبعة عشرة سنة كان الفعل جنحة ، وهذا كله مع عدم استعمال القوة . لأن صغر سن وحده كاف لسلب الرضا أو اضعافه .

أما القانون المصرى ولقانون الرسمى وليس سيما ليس خاص حكم بوضع يقع على الصغيرة بعير قوة ولا اكراه . أما القانون الرسمى ذلك بعير غتمة لا تصور إلا مع القوة أو الاكراه . ناذر انعدم الاكراه فلا اغصاب . وقد

تساءل الأستاذ أحمد أمين بك ألا يبقى صغر السن هنا عن الإكراه ويعتبر وحده مانعا للرضا ؟ ثم أجلب بأن الشراح الفرنسيين لم يعنوا بالنظر إلى المسئلة من هذه الوجهة ، واكتفوا بالقول بأن وقاع الصغيرة بغير إكراه يخرج عن حكم مادة الاغتصاب ، ويدخل في تلك العرض . ثم قال ان الظاهر أن هذا الرأي هو الذي يجب اتباعه في مصر أيضا ، لأن صغر السن انصح اعتباره معدما للرضا مع الطفلة غير المميزه ، فليس الأمر كذلك مع الصبية المراهقة . ومادام القانون لم ينص لهذه الحالة في مادة الوقاع على عقوبة خاصة تناسب مع هذه الحالة المتوسطة التي لا يمكن القول فيها بانعدام الرضا تماما أو بتوفره بتمامه ، فالواجب عدلا تطبيق المادة ٢٦٨ الخاصة بتلك عرض الصغيرات بغير قوة ولا تهديد .

ومع ذلك فقد قضت محكمة جنابات الزقازيق في سنة ١٩٢٩ بأن الجريمة تم باتيان الاتي في قبلها بغير رضاها سواء كانت المجني عليها محل شهوة أو ليست محلا لذلك . وقضت محكمة النقض في سنة ١٩٣٢ بأن المادة ٢٦٧ ع التي تعاقب على وقاع الاتي كرها لم تنقذ من الاتي بغير رضاها . وأن الفارق بين الجريمة المنصوص عليها في تلك المادة وجريمة تلك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ ع أن الفعل الذي يرتكب مع أتى ويكون في مادته دون فعل الوقاع بالذات تنطبق عليه المادة المذكورة أما اذا شمل وقاعا وهو اتمام اتيان الاتي في قبلها بغير رضاها فإن عقاب ذلك ينطبق على المادة ٢٦٧ ع سواء كانت الاتي محل شهوة أو ليست محلا لذلك .

٣ - القصد الجنائي

القصد الجنائي في الجريمة متلازم على نفس الفعل ، لأن استعمال القوة دليل على سوء نية الجاني . غير أنه قد يتصور عقلا انعدام القصد الجنائي حتى مع استعمال القوة . وذلك فيما اذا اعتقد المتهم أن المجني عليها لم تكن جادة في تمنعها ، وأنها كانت مدفوعة إلى ذلك بعامل آخر غير عدم الرضا عن الفعل ذاته . فإذا ثبت ذلك وجبت التبرة لانعدام سوء القصد ، وعلى كل حال فهذه وقائع يترك الأمر فيها إلى تقدير القاضي

وتوجد النية متى أقدم الجاني على فعل الاعتصاب وهو علم أنه يأتي أمراً
مكرراً، ويستوى بعد هذا أن يكون غرضه قضاء شهوة، أو الانتقام، أو فض
البكارة الخ.، اذ لا عبرة بالبواحت
الجريمة التامة الشروع

يميز قانون العقوبات بين الجريمة التامة والشروع في كل جريمة من الجرائم التي
ينص على العقاب عليها وهو يعاقب على مجرد الشروع في الجريمة عقاباً أخف من
العقاب على اتمامها. فقد نص قانون العقوبات في المادة ٤٦ منه على أنه يعاقب على
الشروع في الجنائيات وهي التي يعاقب عليها بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو
المؤقتة أو السجن أو الحبس مدة أكثر من ثلاث سنوات ما لم ينص على خلاف
ذلك بالأشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجنابة الاعدام، وبالأشغال الشاقة
المؤقتة اذا كانت عقوبة الجنابة الأشغال الشاقة المؤبدة، وبالأشغال الشاقة المؤقتة
عدة لا تزيد عن نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن اذا كانت عقوبة الجنابة
الأشغال الشاقة المؤقتة، وبالسجن مدة لا تزيد عن الحد الأقصى المقرر قانوناً أو
الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنياً مالياً اذا كانت عقوبة الجنابة السجن.
وفي المنع وهي الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس الى ثلاث سنوات فإن الشارع يبين
الجرائم التي يعاقب على الشروع فيها وعقوبة هذا الشروع وهي كفاعة أقل من
العقوبة المقررة بالجريمة السابقة.

ولفهم الفقرة بين العقوبات المختلفة فالتا نذكر أن الاعدام في قانون العقوبات
المصري يكون بالشنق، أما الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشق الأشغال
التي تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت
مؤقتة. ولا يجوز أن تنقضي مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاثين ولا
أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً.
ويقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاؤوزوا الستين ومن
النساء مدة العقوبة في أحد السجن العمومية. أما عقوبة السجن فهي وضع المحكوم

عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقضي تلك المدة عن ثلاث سنين ولا تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخاصة المنصوص عليها قانوناً. أما عقوبة الحبس فهي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً. وعقوبة الحبس نوعان : الحبس البسيط والحبس مع الشغل . والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشغلون داخل السجن أو خارجها في الأعمال التي تعينها الحكومة .

والمقاعده أن الله أنون لا يعاقب على التفكير في ارتكاب الجريمة . ولا على العزم على ارتكابها . ولا على التحضير لـ... التي يستعين بها على هذا الارتكاب ، كأن يسمى الجاني في المصموم... منس ومحشوه بالرصاص إذا كان قصده ارتكاب جريمة القتل أو على سلم أو على مفاتيح مصطنعة إذا نوى السرقة مثلاً . لأن الجريمة تكون حتى هذه المرحلة في حيز الذهن ولم يبدأ تنفيذها إلا أن يكون مافعله الجاني حتى هذه المرحلة جريمة في ذاته كأن يكون قد سرق السلم الذي أراه السرقة بواسطة فيعاقب على جريمة سرقة السلم .

ويبدأ التنفيذ بارتكاب الجاني أفعالاً لها علاقة مباشرة بالجريمة نفسها كأن يطلق الرصاص أو يفتح الباب بالمفتاح المصطنع . وهذا البدء بالتنفيذ هو الذي يعاقب عليه القانون باعتباره شروعاً إذا حصل منع المتهم من اتمام الجريمة ولم يكن امتناعه عن ارتكابها من تلقاء نفسه فيكون عدم وقوع الجريمة لا دخل لإرادته فيه . وبعد هذا الشرح الذي لم يكن بد منه لحضرات القراء من غير دارسي القانون ، نعود الى موضوعنا في التفرقة بين الجريمة التامة والشروع في جريمة الاغتصاب . نقول ان هذه الجريمة تتم بحصول الابلاج كما قدمنا ، ولكن قد يبدأ الجاني في جريمة الاغتصاب . ثم يحول دون مضيه فيها أسباب خارجة عن ارادته ، كتمكن

اجبى عليها من معاومته ومنعه من اتمام عرضه ، او لعدم احد الناس لتجبتها ، وفي هذه الحالة يجب معاقبة الجاني على الشروع في الاغتصاب . وقد يعمل الجاني من تلقاء نفسه عن اتمام الجريمة بعد البدء فيها ، وحيث لا يعاقب على الشروع . ولكن هذا لا يمنع من أن يكون ذلك الفعل الذى لم يتم جريمة أخرى ، وهى هتك العرض بالقوة (المادة ٢٦٨) . فاذا لم يكن محل للعقاب على الشروع في الاغتصاب فلا مانع من المعاقبة على هذه الجريمة الثانية .

وقد يختلط الأمر في التفرقة بين الشروع في الاغتصاب وجريمة هتك العرض فلا يعرف ما اذا كان الفعل المادى يمكن أن يوصف بأنه شروع في اغتصاب أم هناك عرض منطبق على المادة ٢٦٧ ، لأن الفعل واحد في الجريمتين من الوجهة المادية . فاذا رفع شخص ملابس أنثى بالقوة ، فقد يكون ذلك بقصد الوصول الى موافقتها أو بقصد هتك عرضها فقط ، والمبرة في تمييز الأمرين بقصد الجاني ، فاذا ثبت أنه أنه كان يرمى الى الموافقة الفعلية فموضوع شروع في اغتصاب ، ولا نهو هتك عرض ولا يجوز الخلط بين الحالتين لأن الجريمتين مختلفتان من حيث الأركان والعقوبة . فمن المهم اذن التدقيق في معرفة الوصف الحقيقي للفعل ، وعلى كل حال فلا يشترط لتوفر الشروع في الاغتصاب أن يكون الجاني قد حاول الايلاج ولم يتمكن منه .

وتطبيقاً لهذه القواعد حكمت محكمة النقض المصرية انه لأجل التمييز بين هتك العرض والشروع في وقاع أنثى بغير رضاها يجب أن ينظر بنوع خاص الى نية الفاعل ، ومن هذه النية فقط يمكن الحكم بما اذا كان هناك بدء في التنفيذ أو عمل تحضيرى فقط ، متى كانت الوقائع المادية مبهمة وقابلة للتأويل مزدوج . وحكم بأنه لا تكفى الأعمال غير الجلية لتكوين الشروع في جريمة . وخصوصاً في مسألة دقيقة كجنائية موافقة أنثى بغير رضاها ، فاذا كان الفعل الذى اتاه المتهم قاصراً على طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها ليدخلها في زراعة القطن ، فإن ذلك لا يكفى لمعاقبته على الشروع في الجريمة المذكورة . وحكم بأنه اذا جذب المتهم المجنى عليها من يدها ووضع يده على بعض ملابسها ليقسكها بقصد موافقتها بغير

رضاه ، عد عمله شروعاً في ارتكبات الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ .

في تعدد الزوجات

لا عقاب في القانون المصري على تعدد الزوجات لأنه مباح في الشريعة الإسلامية لكن المحاكم المصرية اضطرت الى تطبيق المادة ٢٦٧ ع عند ما يكون مرتكب هذا التعدد مسيحياً تحرمه عليه ديانته .

من ذلك ان محكمة جنابات أسيوط رفعت اليها قضية أتهم فيها قبلى أرثوذكسى بأنه ادعى كذباً أن زوجته متوفاة ، وتوصل بذلك الى التزوج بفتاة صغيرة في الثانية عشرة من عمرها على يد شخص قيل أنه قسيس ، وعاشرها معاشرة الأزواج ، فقضت المحكمة بأن المتهم يعاقب بالمادة ٢٦٧ ، لأنه توصل بالحيلة الى اغراء الزوجة الثانية بغير رضاها وبقصد جنائى .

وقد حكمت محكمة بنى سويف في سنة ١٩٣١ بأنه إذا واقع شخص مسيحى امرأة بأن خدعها وأفهمها أنه خالى الأزواج ولكن كان في عصمته زوجة أخرى ودينهما يحرم تعدد الزوجات بأن أحضر لها شخصاً اتحل صفة القسيس وعقد له عليها عقداً فاسداً موهما إياها أنه عقد شرعى صحيح فهذا يعتبر واقعة أثنى بغير رضاها . والاكره هنا أدنى مبنى على الخداع .

وحكمت محكمة النقض في قضية من هذا القبيل بأن المادة ٢٦٧ منطبقة ، لأن ركن الاكره المطلوب فيها قد يكون أدياً ، وقد ينشأ عن طرق خداع يتخذها الجاني لايقاع الخيـن عليها في الخطأ ، ولا عبرة بعد هذا بالبائع للجاني على ارتكاب الجريمة ، سواء أكان مجرد ارضاء الشهوة أم الرغبة في انشاء أسرة جديدة .

عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب جريمة واقعة أثنى بغير رضاها بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

الظروف المشددة للجريمة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ على ظرف مشدد للجريمة اذ قالت :

... ، فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادماً بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

وأصول المجنى عليها هنا هم من تتأسلت منهم المجنى عليها تناسلاً حقيقياً ، فلا يدخل في ذلك الأب بالتبني . أما المتولون تربيتها أو ملاحظتها فهم من وكل اليهم أمر الإشراف عليها ، سواء أكانوا من أقاربها أم من غيرهم ، وسواء كان ذلك الإشراف أداءً لواجب شرعي ، كإشراف الوصي المعين من الجهة المختصة ، أم كان صادراً عن تطوع واختيار ، كإشراف زوج الأخت أو زوج الأم الخ ممن لم يندبوا لذلك شرعاً . والعبرة هنا بالواقع لا بالصفة القانونية ، إذ الغرض من تشديد العقوبة هنا زجر من لهم بالمجنى عليها صلة خاصة تهون عليهم ارتكاب الجريمة أيا كان سبب هذه الصلة .

وكذلك الحكم بشأن من لهم سلطة عليها ، فلا يقتصر الأمر على من يستمدون السلطة من صفتهم القانونية ، بل يتناول الحكم أيضاً من لهم على المجنى عليها سلطة فعلية . فالوصي والقيم يدخلان في حكم هذه الفقرة كما يدخل فيها كل من يستمد من ظروف الأحوال سلطة فعلية على المجنى عليها . فقد يكون للمم سلطة فعلية على الأثني ولو لم يكن وصياً ولا قياً ، وكذلك زوج الأم وزوج الأخت ، والأخ ، وابن العم الخ .

ومن هذا القبيل أيضاً سلطة السيد على خادمتها ، وسلطة صاحب المصنع على عاملاته ، لأن سبب التشديد في كل هذه الأحوال راجع إلى ما هؤلاء الأشخاص من قوة التأثير الأدبية على المجنى عليها ، سواء أكانوا يستمدون هذه القوة من سلطتهم القانونية أم الفعلية .

وأما تجب الفقرة هنا بين الجائزين من وجهة الإثبات فالسنة القانونية تستبعد حتماً وجود السلطة فحق كل الجائز رصياً أو قياً رجب تشديد العقوبة عليه . أما السلطة الفعلية فتحتاج إلى إثبات خاص ولا يمكن افتراضها ابتداءً بل يجب بيان

ظروف التي جعلت للجاني على المجنى عليها سلطة فعلية ، فلا يهم بعد هذا أن تكون سلطة دائمة أو مؤقتة .

أما الخادم بالأجرة فيراد به كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا ، يكون اتصاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة . وليس بمرقاصراً على الخادم الذي يخدم المجنى عليها شخصياً ، بل يكفي أن يكون شخص خادماً عند أحد ممن تقدم ذكرهم من أصولها أو المتولين ملاحظتها أو بيتها أو من لهم سلطة عليها ، فالخادم الذي يتعصب خادمة أخرى تشغل في منزل يبدء يعاقب بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧

وقد حكمت محكمة النقض أن عبارة (الخادم بالأجرة) المنصوص عليها في لادة ٢٦٧ ع تنطبق على كل من يقوم للمجنى عليها بعمل يتناول عليه أجرا ويكون صاله بالمجنى عليها لهذا السبب مما يسهل له وسائل ارتكاب الجريمة ومعنى هذا أنه يصح اعتبار كل شخص يشغل بالأجرة خادماً للمجنى عليها إلا إذا كان هذا شخص يتصل بالمجنى عليها اتصالاً دائماً يسهل له ارتكاب الجريمة أو من الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزلها والذين يحددون في هذا التقرب إليها بسبب لخدمات المأجورة التي يقومون بها فرصاً وتسهيلات لارتكاب الجريمة لا تيسر يبرهم . فخادم القهوة أو الغلام (الجارسون) الذي يبتك عرض بنت صاحب القهوة تقع تحت حكم المادة ٢٦٧ ع .

ولكن حكمت محكمة جنابات اسبوط في سنة ١٩٢٩ انه لا يعتبر خادماً بالأجرة ، حكم المادة ٢٦٧ ع العامل أو الأجير الذي يشتغل بصفة مؤقتة لا بصفة دائمة لأن حالته لا تمكنه من الاتصال بالمجنى عليها اتصالاً يسهل عليه ارتكاب الجريمة . لأن مثل هذا الشخص لا تضع المجنى عليها ثقته فيه ولا تأمن جانبه .

الفصل الثاني — أتي

هتك العرض

نص الشارع على هذه الجريمة في المادتين ٢٦٨ و ٢٦٩ من قانون العقوبات ونصهما كالآتي :

المادة ٢٦٨ — وكل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال المؤقتة . وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة .

المادة ٢٦٩ — وكل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمانية عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد يعاقب بالحبس . وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

وبلاحظ أن المادة ٢٦٨ تسكلم على هتك العرض حيث يكون مقترنا بالقوة أو التهديد ، وأن المادة ٢٦٩ نصت عليه حيث يرتكب بغير قوة ولا تهديد . وبلاحظ أن القانون لا يعاقب عليه في الحالة الثانية إلا إذا كان المجنى عليه صغيرا (دون الثامنة عشرة) .

الفرق بين هتك العرض والاعتصاب

والذي يميز هتك العرض عن جريمة الاعتصاب أن الاعتصاب لا يقع إلا على أتي ، أما هتك العرض فيقع على أي إنسان ذكر أو أتي . وشرط الاعتصاب أن يكون قد حصل الواقع فعلا ، أما هتك العرض فلا يشترط فيه ذلك . بل يشمل مادون الواقع من الأفعال المنافية للأداب ، فإذا حصل الواقع في المحل المعد له

وكانت المجنى عليها أثنى فافعل اغتصاب منطبق على المادة ٢٦٧ ، والا فهو هتك عرض . وعلى هذا يدخل في هتك العرض التسق بالآثى في غير المحل المعد لذلك ، والنسق بالذكور ، وكل فعل دون الواقع يقع على أى انسان ذكرا كان أو أثنى . وقد حكم بأن جريمة هتك العرض تتم بوقوع فعل مناف للآداب مباشرة على جسم المجنى عليه ، ولو لم يحصل إيلاج أو احتكاك يتخلف عنه أى أثر كان . وقد حكم بشأن جريمة هتك عرض صبي أن هذه الجريمة تتم بالاتصال أو بالملامسة على الأقل بقطع النظر عن حصول الإيلاج ، تام أو ناقص ، في جسم العصى ، ولا محل للبحث في حصول الإيلاج من عدمه لأن هذا لا يؤثر في التكيف القانوني للواقعة الثابتة في الحكم .

وقضى بأنه يعتبر هتكاً للعرض لمس موضع العفة من امرأة . وقضت محكمة النقض بأنه لو اتهم شخص بهتك عرض فتاة وذكرته المحكمة في حكمها أن الكشف الطبي دل على أن بكارة المجنى عليها تأثرت نوعاً من فعل المتهم وكان الثابت بهذا الكشف سلامة غشاء البكارة فإن هذا لا يبطل الحكم مادامت جريمة المتهم هي هتك عرض فتاة لا التأثير على غشاء البكارة .
الفرق بين هتك العرض والفعل الفاضح

ويميز هتك العرض عن الفعل الفاضح أن هتك العرض يقع دائماً على جسم الغير وعرضه ، أما الفعل الفاضح فيشمل بصفة عامة الأفعال التي تقع اختلالاً بالحياة ، ولو كان وقوعها على نفس مرتكبها ، ولكن يدخل فيها أيضاً من جهة أخرى أفعال يرتكبها شخص على جسم الغير ، إذا لم تبلغ من الفحش درجة تستوجب عدها من قبيل هتك العرض . فالحد الفاصل بين هتك العرض والفعل الفاضح من هذه الجهة ينحصر في درجة الفحش المصاحبة للفعل المرتكب .

وقد حكمت محكمة النقض بأن الفارق بين مجرمي هتك العرض والفعل الفاضح لا يمكن وجوده إلا في مجرد مادة الفعل وفي مسامته ، ولا في التخصيص المعنوي . وهو العمد ولا في كون الفعل بطبيعته واضح الاختلال بالحياة ، وإنما يقوم الفارق

بين الجريمتين على أساس ما إذا كان الفعل الذى وقع يندش عاطفة الحياة العرضى للجنى عليه من ناحية المساس بعوراته — تلك العورات التى لا يجوز العبث بحرمها والى لا يدخر أى امرئ وسعاً فى صونها من الأفعال التى تسمها مهما قل الفعل أو جهل . فان كان الفعل كذلك اعتبر هناك عرض والا فهو فعل قاضح . وبناء على هذا يكون من قبيل هناك العرض كل فعل عمد يخل بالحياة . يستطيل إلى جسم المرء وعوراته ويندش عاطفة الحياة عنده من هذه الناحية . أما الفعل العمد يخل بالحياة الذى يندش فى الجنى عليه حياة العين والأذن ليس إلا فهو فعل قاضح .

وقضت محكمة النقض فى حكم مماثل أن عبارة هناك العرض تفيد كل تعد يقع من شخص على عرض شخص آخر سواء وقع ذلك منه ارضاء للشهوة البهيمية أو كان مدفوعاً بحب الاستطلاع أو الانتقام أو سوء الأخلاق ، وذلك طبقاً للبدا الذى سارت عليه أحكام المحاكم فى هذا الموضوع . وينتج من ذلك التعريف القانونى أن الفارق الأساسى الذى يميز هناك العرض من الفعل القاضح والفعل يخل بالحياة والأفعال المنافية للآداب العامة التى من شأنها أيضاً أن تمس عرض الغير حتى فى حالة وقوعها من شخص على نفسه هو أن هناك العرض يقع دائماً على جسم الغير وعرض الغير ، ولا يشمل الأفعال التى تقع اختلالاً بالحياة بصفة عامة لأن هذه الأفعال يعاقب عليها عند وقوعها طبقاً لأحكام قانون العقوبات فى مادة الأفعال المخلة بالحياة . وإذا تينا هذا التعريف السابق توضيحه جلياً تبين لأول وهلة أن الملامسة ليست ضرورية بمفردها . فإذا كان المتهم بغرض قضاء شهوته بواسطة التهديد والضررب قد أكره الجنى عليه على خلع ملابسه وكشف سوءته بالرغم منه فىكون بناء على ذلك قد تجرأ على هناك عرض الجنى عليه بالقوة ، أى أن هذا الهتك رافع على جسم الجنى عليه شخصياً . وهذا الحل الصحيح هو الذى غرزه محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الصادر فى ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٤ والذى قررت فيه أن مجرد رفع ملابس بنت وتعريض جسمها للتنظر مدة من الزمن يكون جريمة هناك عرض هذه البنت .

وحكم بأن كل عمل يخدش عرض المجنى عليه يعد هتك عرض حتى ولو لم يقع علنا
بينما الصفة الأساسية للفعل الفاضل العلني أن يجرح ناموس من شاهده حتى ولو لم
يغضب من وقع عليه .

وتكاد تجمع المحاكم في فرنسا وآراء الشراح كجارو وجارسون على أن مجرد
التقيل فعل فاضح لا يخل بعرض المجنى عليه . وقد حكم بأن الضابط لهتك العرض
هو الاستطالة على جسم المجنى عليه في الموضع التي تعتبر من عوراته ويحرص على
صونها من نظر الغير وملامسته وليس كل اعتداء على جسم المجنى عليه فيه خدش
لحياته من ناحية العرض والرجع في اعتبار ما بعد عورة وما لا يعد كذلك إنما
يكون إلى العرف الجاري وأحوال البيئة الاجتماعية . فتقيل الفتاة الريفية التي
تمشي سافرة الوجه بين الرجال هو فعل لم يبلغ هتك العرض لأنه لا يخطر في بالها أن
تقيلها في وجنتها يعتبر اخلاصا بحياتها العريضة واستطالة على موضع من جسمها
تعد من العورات التي تحرص على سترها بل هو فعل فاضح علني تنطبق عليه المادتان
٢٧٨ و ٢٧٩ ع متى حصل وسط المزارع قريبا من الطريق العام .

ولكن في حكم آخر قررت المحكمة أن المتهم الذي يمسك اللثام عن امرأة
ويقبلها يعد هاتكا لعرضها .

وعلى هذا بمكر تعريف هتك العرض على وجه العموم ، ومع ملاحظة الحدود
السابقة يانها ، بأنه كل تعد متاف الآداب يقع مباشرة على جسم أو عرض
شخص آخر .

الركن المادي للجريمة

وعلى هذا يكون الركن المادي للجريمة واسع النطاق وقد حكم بأن الزعم بأن
جريمة هتك العرض هي فعل مخصوص في مكان مخصوص في الجسم هو زعم مخالف
لما هو معلوم ومقرر من أن جريمة هتك العرض تتكون من أي فعل شهواني يرتكبه
شخص على جسم شخص آخر بدون رضاه . وعلى ذلك فإنه لا يمكن حصر الأفعال
التي يصح أن تدخل في تعريف هتك العرض ، وعلى المحاكم أن تقدر ما إذا كان الفعل
قد بلغ من الفحش الدرجة التي تجبر اعتباره هتك عرض . مع ملاحظة أنه يدخل

في جريمة هناك العرض كل عمل مغاير للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقاً .
وقد قضى بأنه يعتبر هناك عرض بحسب المادة ٢٦٨ أى فعل مخدش للحياء وقع
من الجاني على جسم الغير بقطع النظر عن بساطته أو جسامته .

وحكم بأنه إذا أتهم أربعة أشخاص بأنهم القوا المجنى عليها على الأرض وأمسكوها
من يديها ورجليها وطعنوا اثنان منهم في ساعدها ونفذوا حتى تتمكن آخر من إزالة
بكارتها بأصبعه ، فإن الأفعال المسندة إلى المتهمين الأربعة المذكورين تكون الفعل
الأصلي لجريمة هناك العرض بالاكرام لا الاشتراك فيها . ويعتبر كل منهم فاعلاً أصلياً
في هذه الجريمة . ولكن قضى بأن للزوج شرعاً أن يفض بكارة زوجته . وقد انفق
شراح القمارن على أن استعمال القوة مع الزوجة للوصول إلى هذا الغرض لا جريمة فيه .
فاذا ترتب على هذه القوة تخلف آثار تنطبق عليها مواد أخرى من القانون عوقب
عليها بحسب الظروف . أما الفضي نفسه فلا جريمة فيه لأن الزوج يارتكبه له أنما
يستعمل حقاً اباحته له الشريعة .

وقد حكم بأن اكراه شخص على خلع ملابسه وكشف سوءته رغم ارادته
بعد هناك عرض بالقوة منطبقاً على المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وبأنه يعد هناك
عرض بالقوة فعل المتهمة الذي يلتقي بنتاً بكراً عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة
ويزيل بكارتها بأصبعه ، وبأن نوم المتهمة في فراش المجنى عليها ووضع يده عليها رغم
ارادتها وجذبها إليه يعد هناك عرضاً بأكراه . ومن هذا التقييم رفع ثياب شخص بالقوة
إن كان كبيراً ، أو بنير قوة إن كان صغيراً ، وكذا إدخال اليد تحت ثياب فتاة
وليس موضع عقابها .

إلا أنه يشترط في هناك العرض أن يكون الفعل مغايراً للأداب إلى حد الفحش ،
فالضيق بين الذراعين لا يعد هناك عرض . ومن قبيل هذا ما حكمت به محكمة
الاستئناف من أن مجرد تقييد امرأة علناً لا يعد هناك عرضاً ، وإنما هو مما يخرجها
وفيه مغايرة للأداب ، ولذلك فإنه يعد فعلاً علنياً فاضحاً منطبقاً على المادتين

وحكم بأنه اذا جلد المتهم من خلف المجنى عليها وقرصها في غنقها فهذا الفعل
المخل بالحياء الى حد الفحش والذي فيه مساس بجزء من جسم المجنى عليها يعتبر
عورة من عوراتها هو هناك عرض بالقوة .

وحكم بأن كل مساس بما في جسم المجنى عليها من عورات يعد هناك عرض لما
يترتب عليه من الاخلال بالحياء العرضي . ونرى المرأة من العورات التي تتركز
دائماً على عدم المساس بها ، فامساكها بالرغم منها وبغير ارادتها يعتبر هناك عرض
وأن من يطوق كتفي امرأة بذراعيه ويضمها اليه يكون مرتكباً لجناية هناك
العرض لأن هذا الفعل يترتب عليه ملامسة جسم المتهم لجسم المجنى عليها وبمس
جزءاً منه هو بلا ريب داخل في حكم العورات وفي هذا ما يكفي لادخال الفعل المنسوب
إلى المتهم في عداد هناك العرض لأنه يترتب عليه الاخلال بحياء المجنى عليها العرضي .
وحكم بأن الفاعر قصد بالعقاب على جريمة هناك العرض حماية المناعة الأدبية
التي يصون بها الرجل أو المرأة عرضه من أية ملامسة غلة بالحياء العرضي لا فرق في
ذلك بين أن تقع هذه الملامسة والأجسام عارية وبين أن تقع والأجسام مستورة
بالملابس ، ما دامت هذه الملامسة قد استطلت الى جزء من جسم المجنى عليه يعد
عورة . فالتصاق المتهم عمداً بجسم الصبي المجنى عليه من الخلف حتى مس بعضوه بحر
الصبي يعتبر هناك عرض معاقباً عليه بالمادة ٣٦٨ ومفاجأة المتهم للصبي المجنى عليه
ومباغتته له على غير رضاه مكون لركن القوة والاكرام المنصوص عنه في تلك
المادة .

وحكم بأن الركن المادي في جريمة هناك العرض لا يستلزم الكشف عن عورة
المجنى عليه بل يكفي في توفر هذا الركن أن يكون الفعل الواقع على جسم المعتدى
على عرضه قد بلغ من الفحش والاخلال بالحياء العرضي درجة تسوغ اعتباره هناك
عرض . سواء أكان بلوغ هذه الدرجة قد تحقق من طريق الكشف عن عورة
من عورات المجنى عليه أم من غير هذا الطريق . فاذا كان الثابت بالحكم أن المتهم
احتضن مخدومه كرهاً عنها ثم طرحها أرضاً واستلقى فوقها فذلك يكفي لتحقيق جريمة

هتك العرض ولو لم يحصل ان الجاني كشف ملبسه او ملابس المجنى عليها
وحكم بأنه إذا مزق شخص لباس غلام من الخلف فقد أدخل بحياته للعرض ،
إذ كشف جزءاً من جسمه هو من العورات التي يحرص كل انسان على صونها
وحجبها عن أنظار الناس . وكشف هذه العورة على غير ارادة المجنى عليه بتمزيق
اللباس الذي كان يسترها يعتبر في حد ذاته جريمة هتك عرض تامة ولو لم يصحب
هذا الفعل أية ملامسة مخلة بالحياء . كما حكم بأن قرص امرأة في عجزها يعد هتك
عرض لوقوعه على ما بعد عورة .

وقضى بأنه لا يشترط لتوفر ركن القوة في جريمة هتك العرض استعمال القوة
المادية بل يكفي الفعل بغير رضاء المجنى عليه . ومن قبيل ذلك اقدام المتهم على فتح
بنطلون المجنى عليه واخراج قضيه بغير رضائه والعبث به بيده منتهزاً فرصة سكره ،
لان هذا الفعل فيه مساس وخدش بعرضه . ولكن حكم بأنه لا يعتبر هتك عرض
إلا المساس بجزء من جسم المجنى عليه يدخل عرفاً في حكم العورات وكذلك
الأفعال الأخرى التي تصيب جسمه فتخدش حياته العرضي لمبلغ ما يصاحبها من فحش
وبعد الفعل هتك عرض ولو وقع على من لا يصون عرضه ، فكشف سوءة
امرأة بنى يعتبر هتك عرض اذا حصل رغم ارادتها .

القصد الجنائي

لا تتوفر جريمة هتك العرض إلا اذا وقع الفعل بقصد جنائي ، ويكون القصد
متوفراً متى ارتكب الجاني الفعل عالماً بأنه يهتك بفعله حرمة الآداب ، ولا عبرة بعد
هذا بالهواث . ويطلب أن يرتكب هتك العرض بقصد ارضاء شهوة ، ولكن هذا
ليس بشرط في الجريمة ، بل يعاقب الجاني ولو كان غرضه مجرد الانتقام ، أو حب
الاستطلاع ، أو كان مدفوعاً بسوء الخلق . فإذا مزقت امرأة ثياب أخرى عمداً خلال
مشاجرة فكشفت عن سوءتها ، تعد مرتكبة جريمة هتك العرض بالقوة
وقد حكم بأنه يعتبر هتكاً للعرض امساك شخص بغطاء ورفعه ملبسه ليبصق آخر
في دبره ولو لمجرد الانتقام

ولكن يجب على الأقل أن يكون الجاني في مثل هذه الحالة قد تعمد كشف
سوءه المجنى عليها وإلا انعدم القصد الجنائي ولم يبق محل للعقاب . وقد حكمت محكمة
التقض المصرية في قضية من هذا القبيل ببراءة شخص مرق ثياب امرأة أثناء
مشاجرة ، لأن المتهم لم يكن يقصد الوصول الى هذه النتيجة . بل كان هذا الفعل
نتيجة عرضية أو غير مقصودة لحركة وقعت منه لغرض آخر .

ونورد هنا نص عبارة المحكمة حيث تقول : إن مجرد تجريد امرأة عن ملابسها
وتعريض جسمها عارياً للنظر يمكن أن تكون منه جريمة . ولكن من جهة أخرى فإن كل جريمة تشتمل فضلاً عن
ركنها المادى على ركن أدنى خاص بالنية . وجريمة هتك العرض وإن كان لا يشترط
فيها الحصول على لذة حسية إلا أنه يشترط فيها أن تكون الوقائع معلومة لمرتكبها
واقعة بإختياره أى أن تكون هذه الوقائع تنفيذاً لنية معينة من الفاعل لا نتيجة
عرضية أو غير مقصودة من حركة وقعت منه لغرض آخر . فإذا تبين أن ملابس
المرأة تمزقت ونزعت عنها أثناء العراك دون أن يثبت أن المتهم كان يقصد تجريدها
من ملابسها فلا تكون الشروط اللازمة توفرها للجريمة هتك العرض متوفرة
الشروع في هتك العرض

سوى القانون في المادة ٢٦٨ بين الجريمة التامة والشروع . وجعل حكمهما واحداً
لأن الشروع في هذه الجريمة بالذات لا يتميز عادة عن الفعل التام ، ففي شرع انسان
في هتك عرض آخر فقد ارتكب جريمة هتك العرض بتمامها ، إذ ليس للجريمة
درجات يتميز فيها البدء في التنفيذ عن التنفيذ التام . وهذا هو الموضع الذى رعى
إليه الشارع بالتسوية بين الفعلين لصعوبة التمييز بينهما في أغلب الأحوال
والى هذا المعنى أشار قاضى الإحالة بمحكمة مصر إذ قرر أنه ليس لجريمة هتك
للعرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات شروع يميزها عن الفعل
التام . فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه وإتيانه عملاً
يثل شرفه ، فعبارة « أو شرع في ذلك » المنصوص عليها في هذه المادة الغرض منها

ومع هذا ففي الأحوال التي يتصور فيها إمكان التمييز لا توجد فائدة في ذلك ، لأن الشارع قد وضع للحالين عقوبة واحدة . وينتج عن ذلك أن عدول الجاني عن اتمام جريمة هناك عرض شرع فيها لا يحوجر جرمته ولا يرفع عنه العقاب وقد حكم بأنه في جريمة هناك العرض يمتزج ببدء التنفيذ بالجريمة التامة فالشروع حينئذ يكون نفس هذه الجريمة .

وقد حكم بأن جريمة هناك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٦٨ ع تعتبر واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة مع المجنى عليه وفعله معه ما يخذش شرفه . وأنه في حالة هناك العرض لا يمكن تمييز الشروع في الفعل التام . كما حكم بأنه في البدء في جريمة هناك العرض يعتبر كأن الجريمة قد تمت وأن الشروع في جريمة هناك العرض بالقوة يتم بمجرد استعمال القوة مع المجنى عليه ، مع وضوح النية في استعمالها بدون الوصول الى ارتكاب فعل هناك العرض نفسه .

وان البدء في تنفيذ جريمة هناك العرض باكرهه يتم باستعمال الاكرهه لا بالبدء في تنفيذ فعل من أفعال هناك العرض لأنه في هذه الحالة تكون قد وقعت الجريمة بتامها فيعتبر شروعا في هناك عرض امسك المجنى عليه بالقوة وإيذائه والقائه على الأرض وحمله على قبول الفسق به ولو مع عدم اتمام الفعل لحضور بعض الجيران وبعض رجال الحفظ الذين سمعوا استغاثة المجنى عليه .

وقد حكم بأنه اذا أمسك المتهم المجنى عليها من ملابسها ومن بعض أجزاء جسمها يقصد موارقتها كرها عنها عد عمله شروعا في ارتكاب الجريمة لا عملا من الاعمال التحضيرية غير المعاقب عليها .

ولكن حكم بأنه لا عقاب على المتهم بالشروع في هناك عرض بالقوة اذا ثبت من شهادة الطبيب أنه ليس ممن يشتهون ، أو ليس فيه قوة للتناصل ويدخل تحت هذا التعريف الغلام الذي لم يبلغ سن الحلم .

هتك العرض بالقوة أو التهديد

نصت المادة ٢٦٨ على حكم هتك العرض المصحوب بالقوة أو التهديد إذ قالت :
« كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالاشغال
الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع » .

اركان الجريمة

واركان هذه الجريمة ثلاثة :

١ - فعل مادی منافی للأداب يقع على جسم شخص أو عرضه ، وقد سبق
بيان ذلك .

٢ - استعمال القوة أو التهديد في ارتكاب هذا الفعل .

٣ - القصد الجنائي ، وقد سبق الكلام عليه .

وتفترك هذه الجريمة مع جريمة الاغتصاب في أن القوة ركن في كل منهما ،
ولكنها تختلفان في أن الاغتصاب لا يقع إلا على أنثى ولا يتم إلا بواقعها فعلاً ،
وليس كذلك هتك العرض ، فقد يقع من ذكر على ذكر ، أو من أنثى على أنثى ،
أو من أنثى على ذكر ، ولا يشترط فيه الجماع التام . والاغتصاب لا يتصور وقوعه
من زوج على زوجته ، لكن هتك العرض يتصور في هذه الحالة إذا فسق بها كرها
في غير المحل المعد لذلك .

القوة والتهديد

والقوة هي الركن المميز لهذه الجريمة ، وقد ورد ذكرها بالمادة صراحة . على أنه
لا يشترط أن تكون القوة مادية ، فقد قرن الشارع بلفظ التهديد ، وفي ذلك دلالة
على أن القوة الادبية كافية لتكوين الجريمة . وقد ذهب الشراح والمحاكم إلى أبعد
من هذا ، والمعول عليه عند الجميع أن جريمة هتك العرض توجد متى ارتكب
الفعل ضد ارادة المجنى عليه أو بفسير رضاه ، وبذلك ينساوى ركن الاكراه في
جريمة الاغتصاب وهتك العرض ، على رغم اختلاف النص في المادتين . وعلى

هذا يدخل في حكم القوة او التهديد هنا الا كراه الادنى، والمباغة، والمحر، والحيلة
وكل ما من شأنه سلب الرضا الصحيح .

وتطبيقا لهذا حكمت محكمة النقض المصرية بأن القوة اللازمة لتوفر هناك العرض
طبقا للمادة ٢٦٨ هي القوة بأعم معانيها، ومن ثم ينطوي تحتها حالة عدم الرضا،
فهنالك عرض شخص في حالته يداخل تحت نص المادة ٢٦٨ . فان الفاظ المادة
٢٦٨ ع تطابق المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد جاء بشرح جارسون
على هذا القانون الاخير ص ٨٥٤ ققرة ١١٤ أن القانون لم يعرف القوة فللاحكام
القضائية أن تفعل ذلك ولذا أمكنها أن تعتبر الاكراه الادنى واستعمال الخداع
البسيط مثل استعمال القوة المادية . ويمكن أن يقال أن جريمة هناك العرض تكون
كلما ارتكب فعل مخالف للحياة ضد ارادة المجنى عليه وبدون رضائه ، وقد اجمعت
الآن محاكم فرنسا على ذلك وحالة النوم الطبيعي سالبة للارادة . وعلى ذلك
تقد قضت محكمة النقض بأن الفسق بشخص نائم يعتبر هناك عرض بالقوة .

وحكم أيضا بأنه لا يشترط لتوفر جريمة هناك العرض باكراه استعمال القوة
المادية ، بل يكفي فيها حصول الفعل بغير رضا المجنى عليه ، سواء أكان بطريق
الحيلة أم المباغة ، وقد حكم بأنه يكفي لاعتبار الاكراه متوفرا في جريمة هناك
العرض ، ان ثبت المحكمة أن المتهم ارتكب هذه الجريمة بدون رضاء المجنى عليها
سواء باستعمال القوة المادية معها ، أو بطريق الحيلة والمباغة . وتقدير ذلك موكول
لرأى القضاة ونظرهم . فتوفر الجريمة في طيب المركز الذي انتهز فرصة وجود
امرأة تحت مراقبته بكردون الناحية وفاجأها بأن مس سوتها بعضوه ولما امتعت
ضربها على رأسها .

وحكم بأنه يعد من قبيل الاكراه المنصوص عليه في جرائم هناك العرض دخوله
رجل في سرير امرأة نائمة بطرود تجماعها تظنه زوجها .

كما حكم بأن جريمة هناك العرض إذا وقعت على شخص نائم تدبر بالقوة لأن
النوم معدوم لرضائه خصوصا إذا ظهر عند تيقظه ما يدل على عدم رضائه المجنى

المقاومة لنوم أو لتناول عقاقير مخدرة أو غير ذلك وارتكاب الجريمة في هذه الأثناء .
ولكن حكم بأنه إذا اتضح أن المجنى عليه كان متيقظاً قبل أن يفعل معه المتهم شيئاً
ولم يبدَ تمنعاً وقت رفع ملابسه وتعاقل بعد ذلك حتى ينظر ما يفعله المتهم تكون
القوة والتهديد معدومين ويكون الشرط اللازم للمعاقبة حسب هذه المادة غير متوفر .
بخلاف ما لو كان المجنى عليه نائماً فإن النوم يعتبر معدوماً للرضا . ولكن عدم توفر
شروط المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات لا تنافي وقوع الفعل تحت المادة ٢٦٩
(الخاصة بهتك العرض بغير قوة ولا تهديد) والمادة ٢٧٧ (الخاصة بالفعل الفاضح)
إذا توفرت فيه العلانية المذكورة في تلك المادة .

ولكن حكم بأنه يشترط لتطبيق المادة ٢٦٨ ع أن يحصل هتك العرض بالقوة
والتهديد فإذا فسق رجل بولد عمره أقل من أربع عشرة سنة وهو نائم يكون ذلك
فسقاً بغير إرادة المجنى عليه ولكنه لا يكون مصحوباً بالقوة أو بالتهديد فينطبق
عقابه على المادة ٢٦٩ ع .

وقضى بأنه إذ لم تلتفت محكمة الجنايات في جريمة هتك عرض إلى ما قاله المجنى
عليه في شهادته من أنه كان نائماً وقررت أن الواقعة حصلت بغير إكراه ولا قوة
ولا تهديد فلا يقبل الطعن في هذا الحكم بناءً على أن الحكم المطعون فيه أخطأ في
اعتباره الواقعة بغير إكراه مع أنه ثبت أن المجنى عليه كان نائماً .

وقد قضى بأن للمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ، ومن أقوال
الشهود حصول الإكراه المادي أو الأدبي على المجنى عليه في جريمة هتك العرض
فإذا قالت أن البخور الشديد الذي استعمله المتهم للتأثير على أعصاب المجنى عليها
أحدث عندها دواراً أضعف من قوة مقاومتها وسلب رضاها فلا معقب على المحكمة
في ذلك .

عقاب الجريمة

تعاقب الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ مرتكب الجريمة المنصوص عليها فيها

الظروف المشددة

نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٦٨ على طرفين مشددين لجريمة هناك العرض بالقوة: أولهما — أن يكوى عمر من وقعت عليه الجريمة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة. والثاني — أن يكون مرتكب الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية في المادة ٢٦٧.

وحكمة جعل الطرف الأول ظرفا مشددا أن صغر المجنى عليه إذا اقترن به استعمال القوة من جانب الجاني يضعف قوة المقاومة كثيرا، ويجعل المجنى عليه فريسة لشهوات الجاني.

أما الطرف الثاني وهو المتعلق بصفة الجاني، أي كونه من اصول المجنى عليه أو المتولين تربته أو ملاحظته الخ، فقد سبق الكلام عليه في جريمة الاغتصاب. فإذا اقترنت الجريمة بطرف من الطرفين المذكورين جازا بلاغ مدة العقوبة إلى الحد الأقصى المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة. ويلاحظ أن ابلاغ العقوبة إلى الحد الأقصى وارد على سبيل الجواز، فيجوز للحكمة الحكم بأقل من الحد الأقصى ولو لم توجد ظروف مخففة.

فإذا اجتمع الطرفان مما يحكم بالاستعمال الشاقة المؤبدة.

هناك العرض بغير قوة ولا تهديد

نصت المادة ٢٦٩ على أن كل من هناك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمان عشرة سنة كاملة بغير قوة ولا تهديد يعاقب بالحبس.

أركان الجريمة

وأركان هذه الجريمة ثلاثة:

- ١ — فعل مناف للإداب يقع على جسم المجنى عليه،
- ٢ — أن تكون سن المجنى عليه أقل من ثمان عشرة سنة.
- ٣ — القصد الجنائي،

الركن المميز لهذه الجريمة هو صغر سن المجنى عليه ، ولم يشترط القانون هنا استعمال القوة أو التهديد ، بل جعل أساس المسؤولية والعقاب صغر السن وعده قرينة قانونية قاطعة على انعدام الرضا الصحيح . فلا يفيد المجنى عليه هنا دفاعه بأنه لم يستعمل القوة أو التهديد أو المباغة أو الحيلة أو الخداع ، وأن وقوع الفعل كان برضا المجنى عليه ، لأن ذلك لا يعتد به هنا ، بل يفترض قانوناً أن المجنى عليه كان ضعيف الارادة ، ولن رضاه كان مشوباً باكراه أدنى .

وكان قانون سنة ١٩٠٤ قد حدد في المادة ٢٢٢ منه السن الذي يعتبر فيه الرضا بأربعة عشر عاماً ولكن المغفور له الدكتور عبد العزيز نظمي بك تقدم باعتباره نائباً للسيدة زينب في سنة ١٩٣٣ بمشروع قانون ذكر فيه ان المادة ٢٢٢ من قانون العقوبات تنص على عقاب كل من يهتك عرض صبي أو صبية لم تبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد ، وعلى ذلك لاتقع أية عقوبة على كل من يهتك عرض صبي أو صبية زادت سن كل منهما على أربع عشرة ما دامت الجريمة حصلت برضا المجنى عليه بغير قوة أو تهديد ، والذي حدا بالمشروع أن يعني من العقوبة من يهتك عرض صبي أو صبية بغير قوة أو تهديد إذا زادت سن كل منهما على أربع عشرة سنة ، هو افتراض قوة التمييز عند الصبي أو الصبية في هذه السن لدرجة تجعل الصبي أو الصبية قادراً على الدفاع عن عرضه ، وعدم التفريط في شرفه بتأثير طرق الغواية التي يسلكها من يحاول الاعتداء عليه . ولكن هذا الافتراض مبالغ يؤسف لها ، إذ الواقع والمشاهد أن الصبي أو الصبية في سن الرابعة عشرة لا يكون لها التمييز وخصوصاً قوة الارادة الكافية لمقاومة طرق الغواية والتأثير المنوي ، التي يتخذها بعض المجرمين الذين يحاولون الاعتداء على دفاف الصبيان أو الفتيات بعد بلوغهم سن الرابعة عشرة ، ويشجعهم على الاسترسال في طريق إجرامهم اطمنانهم من عقاب القانون ، ماداموا لا يسمعون مع ضحاياهم قوة ولا تهديداً .

ومن المؤلم حقاً ، أن نرى أن القانون الذى حدد سن ست عشرة سنة كحد أدنى
لزوج الفتيات مراعاة لاعتبارات صحية وجنية ، يشجع لدرجة ما بعض الشبان
أو الرجال على الاعتداء على عفاف الفتيات اللاتى يزيد عمر الواحدة منهن على
أربع عشرة سنة ، وذلك لأن بعض أولئك الشبان والرجال يظهرون لتلك الفتيات
رغبتهم فى الزواج هن ، ويعتدرون عن تنفيذ رغبتهم بأن القانون هو الذى يمنع
من عقد زواج كل فتاة لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة . ولا ضرب مثلاً يدل على
ضعف القانون أو نقصه فى هذا الموضوع ، ووجوب الإسراع بإصلاحه بطريقة
تعديل المادة ٢٣٢ من قانون المقربات حسب الاقتراح الذى أشراف بتقديمه :

رجل أحب فتاة . وهى فى سن الخامسة عشر مثلاً ، وأراد أن يقترب منها فيحول
القانون - بالأسف - بينه وبين هذه الرابطة الشرعية الشريفة وإذا تزوجها فعلاً
قبل أن تتم السادسة عشرة حل بهما عقاب القانون الذى يقرر أيضاً الفصل بينهما
ولكن لو ارتكب هذا الرجل مع تلك الفتاة الفاحشة وهتك عرضها برضاها
بتأثير وعود خلافة ، أو بما بينهما من الحب المتبادل فلا عقوبة عليهما .

فكان القانون يحرم على الفتاة التى عمرها خمس عشرة سنة مثلاً أن تتمتع مع
رجل يحبها وتحبه بالحياة الزوجية الشرعية التى أحلها الله ، ولكن هذا نفسه يبيح لـ
رجل أن يرتكب الفاحشة - التى حرمها الله - مع مثل تلك الفتاة إذا هى قبلت ذلك
دون عقاب عليها .

أليست هذه النتيجة مدهشة ومؤلمة جداً لمنافاتها للأخلاق السامية التى وضعت
لقوانين حمايتها ، والحث فى التمسك بها .

وأعجب من هذا كله أن القانون يحرم على الفتاة أن تتصرف فى أموالها وأملأها
قبل سن الرشد التى حددها وهى إحدى وعشرون سنة ولكنه كما أسلفنا بكل أسف
يسمح لها بأن تفرط فى عرضها - وهو أئمن ما تملكه الفتاة - متى جاوزت الرابعة
عشرة من عمرها ، كأن القانون يجعل المال - وهو عرض نأفه زائل - أئمن من
الشرف ، وأولى بالعناية والحماية ، وهو مالم يقل به عاقل

لذلك أشرف بأن أقدم هيئة المجلس الموقر مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات ، مقترحا رفع سن الصبي أو الصبية التي إذا هتك فيها عرض أحدهما بغير قوة ولا تهديد لا يكون من ارتكب الجريمة معرضا للعقاب من سن أربع عشرة إلى سن ستة عشرة سنة وهي السن الأدنى لزواج الفتيات الثلاثي بتراوح عمرهن بين أربع عشرة سنة وست عشرة سنة وهي الفترة التي يجوز للرجال فيها هتك عرض الفتيات متى كان ذلك برضاهن ولكن لا يجوز لهم في خلالها الزواج بهن لو أرادوا ذلك .

وقد أخذ مجلس النواب بوجهة نظر المغفور له الدكتور عبد العزيز نظمي بك ووافق على مشروع القانون كما قدمه . وعند إحالة هذا المشروع بقانون الى مجلس الشيوخ وعرضه على لجنة الحقانية كتبت عنه تقريراً جاء فيه أنه بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٢٣ قرر المجلس أن يحيل الى لجنة الحقانية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب خاصا بتعديل بعض مواد قانون العقوبات الأهلى وقد بحثت اللجنة هذا المشروع بجلسته ٢٤ مايو سنة ١٩٢٣ . وكان يرى في الأصل الى تعديل المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات الأهلى التي تماقب بالحبس كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ الأربع عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد وذلك برفع سن المجنى عليه الى ست عشرة سنة .

ولكن رؤى فيما بعد واثنا بحث المشروع في مجلس النواب أنه من الواجب تعديلا بعض مواد أخرى وهي المادة ٢٣١ من قانون العقوبات الخاصة بهتك العرض بالقوة أو التهديد حيث اعتبر صغر السن ظرفا مشددا للعقوبة والمواد ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ الخاصة بخطف الاطفال برفع سن المجنى عليه لأنه يجب أن يكون التشريع على نسق واحد . وفعلوا وافقت اللجنة الاستشارية بوزارة الحقانية على ذلك وتولت هي نفسها تعديل هذه المواد الأخرى .

وقد بنى هذا المشروع على وجوب التوفيق بين نصوص لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (المعدلة بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣) التي قررت حدا أدنى للسن الذي

يمكن أن تزوج فيه الفتاة فتمت المأذون من مباشرة عقد الزواج ما لم يثبت لديه أن سن الزوجين قد بلغ ست عشرة سنة على الأقل وبين نصوص قانون العقوبات، صحيح أن المشرع في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد راعى مصلحة الأسرة ومستقبل الأولاد وسعادة الزوجين وقصد ألا يصادق على عقد الزواج إلا إذا كان الزوجان قد بلغا من النضوج العقلي والخلقي درجة تمكنهما من احتمال أعباء هذه الحياة المشتركة بصرف النظر عن البلوغ أو التمييز . إلا أنه قد ترتب على هذا الخلاف أن الاعتداء على أعراض الفتيات في الفترة التي يمكن فيها بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة لا يعاقب عليه .

لذلك نص في المشروع على رفع السن التي عندها يكون المعتدى على عرضها بدون اكراه غير مستهدف للعقوبة ، أربع عشرة سنة إلى ست عشرة سنة . واللجنة توافق على ذلك خصوصا وأن المشرع قد رفع سن الرشد إلى إحدى وعشرين سنة . ولهذا وافقت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي ترجو من المجلس إقراره . وقد أقره المجلس فعلا .

وعند تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٣٧ روي أن يرفع السن إلى الثامنة عشر عاما في المادة ٢٦٩ على اعتبار أن هذا القانون ينطبق على المصريين والأجانب بعد الفاء. الامتيازات وسن البلوغ عند الفتيات الأجانب وقد تأخر إلى سن الثامنة عشرة الاعتداء على الأطفال.

وقد أضاف الشارع إلى النص السابق المستمد من القانون العرسي نصا خاصا بحالة ارتكاب جريمة هناك العرض على شخص طفل لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة ، وجعل العقوبة في هذه الحالة الاشغال الشاقة المؤقتة . وعلى هذا يكون عدم بلوغ الصغير السابعة من عمره ركنا لجريمة خاصة عقابها يختلف عن جناب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، لا ظرفا مشددا لتلك الجريمة . ولو أن سياق المادة قد يوهم ذلك ، لأن صغر السن ركن عام في الجرائم الداحية في حكم المادة

٢٦٩ ، فلا يمكن إذن أن يكون ركنا وظرفا مشددا في آن واحد .

وحكمة وضع عقوبة خاصة لهذه الحالة أشد من عقوبة الجريمة الواردة في الفقرة الأولى هي أن الرضا في سن الطفولة لاحكم له أصلا ، لانعدام التمييز والارادة ، ولذلك جعل الشارع سن الطفولة قرينة قاطعة على انعدام الرضا .

وقبل وضع هذا النص في قانون ١٩١٤ كانت المحاكم تحكم بأن النص يعتبر الفعل جريمة هناك العرض بالقوة متى ثبت أن المجنى عليها لم تكن حائزة لإرادة يمكنها بها أن تمنع المتهم لصغر سنها الذي لم يزد على ثلاث سنين وعدم تمييزها وقد قضى بأن البنت التي عمرها ست سنوات تكون مسلوقة الارادة . فالفسق بها يعتبر بأكره وإن تبين من أقوالها أنها كانت تمثل للنهم كلها أتاها .

وقاع الصغيرات بغير قوة ولا تهديد

وطبقا لما ذكره الأستاذ أحمد أمين بك فإن الركن المادي في الجريمتين السالفتي الذكرا لا يقتصر على مادون الوقاع في حالة الأنثى ، بل يشمل حالة الوقاع أيضا ، وقد جرى الشراح في فرنسا على وجوب إخراج وقاع الصغيرات غير المصحوب بالقوة من حكم مادة الاغتصاب ، وإدخاله في حكم مادة هناك العرض بغير قوة ولا تهديد ، لأن جريمة الاغتصاب لا تكون إلا مع القوة ، والفرض أنها غير موجودة في الحالة التي نحن بصدها وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

وقد قال الأستاذ أحمد أمين بك نفسه إن هذا الرأي لا يسلم من النقد لأن الرضا كما ينعدم بالقوة وما في حكمها ، كذلك ينعدم بعدم أهلية المجنى عليه للرضا ، ولم يمانع الشراح الفرنسيون في ادخال وقاع المجنونة في حكم مادة الاغتصاب ، فلا محل بعد هذا التخرج من ادخال وقاع الصغيرة في حكم تلك المادة

لكنه قال إن هذا الاعتراض النظري يتضاءل قيمته أمام الصعوبة العملية التي تعترض تطبيق مادة الاغتصاب على حالة وقاع الصغيرة المراهقة لأن الرضا في حالتها غير منعدم تماما ، بل هو ناقص فقط ، لافتراض أنه مشوب بشيء من الإكراه الأدنى . ولهذا كان تطبيق المادة ٢٦٩ في نظره على ما فيه من العيوب النظرية أقوم من الوجهة العملية .

فاذا بلغ الصغير سن الثانية عشرة او جاوزها ولم تكن الجريمة الواقعة عليه مصحوبة بقوة أو تهديد فلا محل للعقاب ، لأن اقراض انعدام الرضا يزول بتقدم السن ودخول المجنى عليه في طور الرشد والتمييز .

ويلاحظ ألا محل للعقاب في هتك عرض الصغير الذي لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره إلا اذا كان الفعل غير مشروع في ذاته ، أما اذا كان مشروعا ، كما لو كان صادرا من الزوج في حدود المتاع المباح له شرعا فلا عقاب ، ولو كانت سن الزوجة دون الثامنة عشرة

وقد حدث ان تزوجت فتاة في السادسة عشرة ثم طلقت من زوجها وقيل ان تم الثامنة عشرة اتصلت برجل ثم اتهمت بأنه اعتدى عليها وهي دون سن الرضا وقد قضى القاضي بالبراءة على اعتبار أن هناك تناقضا في التشريع اذ كيف يجوز للفتاة أن تزوج في السادسة عشرة ثم يقال إن رضاها معدوم بين السادسة عشرة والثامنة عشرة ولكن محكمة النقض ألغت الحكم على اعتبار إن القاضي ملزم بأن يطبق التشريع كما هو .

عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ بالحبس ، فاذا كان المجنى عليه لم يبلغ سبع سنين كاملة كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة .

الظروف المشددة

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ على ظرف مشدد للعقوبة ، وهو ان يكون الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ ، أى أن يكون من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته الخ ، وجعلت العقوبة في هذه الحالة الاشغال الشاقة المؤقتة . ويلاحظ ان هذا الظرف المشدد قاصر على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ ، ولا يشمل الجريمة التي ترتكب على من لم يبلغ السابعة من عمره ، لأن سياق المادة لا يفيد ذلك . فالعقوبة واحدة في هذه الحالة

الأخيرة سواء أكان مرتكب الجريمة على الطفل من أصوله الخ. أم لم يكن كذلك، وهذا مما يجب ترتيب وضع المادة .

ولما كانت سن المجنى عليه ركناً جوهرياً في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة وجب أن ينص في الحكم على سن المجنى عليه، وإلا كان الحكم باطلاً ووجب نقضه .

وتحتسب السن في هذه الحالة طبقاً للتقويم الهجري وقد قررت ذلك محكمة النقض في حكم لها في سنة ١٩١٣ . ولكن يلاحظ بعض الشراح بعد تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ ثم بعد ذلك أنه قد رفع سن المجنى عليه من ١٤ إلى ١٨ سنة فانه لا يعرف الآن ان كانت بالحساب الهجري أو الميلادي خصوصاً بعد أن أصبح اعتبار سن الرشد بالحساب الميلادي .

وقد فُتحت محكمة النقض عبارة (خادم بالأجرة) بمناسبة تطبيق المادة ٢٦٩ بقولها : « انه وان كانت عبارة خادم بالأجرة الواردة في المادة ٢٦٧ ع لا يصح أن تتناول كل فرد يشتغل بالأجرة للمجنى عليها أو لمن لهم سلطة عليها ، إلا أنه يدخل تحتها الأشخاص الذين يسكنون أو يترددون على منزل المجنى عليها أو منزل أحد من لهم سلطة عليها ، والذين يجردون في هذا التقرب من المجنى عليها بسبب الخدمات المأجورة التي يقومون بها فرصاً وتسهيلات لإرتكاب الجريمة لا تيسر لغيرهم ، فالعقوبة المشددة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ ع تنطبق على الخادم في قهوة الذي يتهك عرض ابنة صاحب القهوة . فانه وان كان لا يصح اعتباره خادماً بالأجرة إلا أنه يتدرج في كل من يسكن أو يتعود التردد على منزل المجنى عليها أو بمن هو تحت رعايته ويحمد نفسه بسبب ما يقوم به من الخدمات المأجورة في وضع يبي له الفرص ويوجد التسهيلات لإرتكاب الجريمة التي لا تيسر لغيره ارتكابها .

الفصل الثالث

التحريض على افساد الاخلاق

نصت المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات على أن كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو اناثا أو بمساعدته لإيأم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس .

هذه المادة تنص على جريمة مستقلة عن الجرائم السابقة ، والغرض الاصلى منها معاقبة القوادين الذين يجمعون بين الناس على فاحشة ، ولا نزاع في أن من يتخذ القيادة حرقة ومرتقا يقع تحت طائلة هذه المادة اذا توفرت فيه الشروط الاخرى المنصوص عليها فيها .

وقد جرى البحث فيما إذا كان النص قاصرا على هذه الحالة فقط ، أو يتناول كل من يحرض على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعده عليه ، ولو لم يؤثر عليه أو يتخذ حرقة له . وكان ذلك موضع خلاف بين المحاكم والقراخ في فرنسا . أما المحاكم فكانت في بادى الامر تحمل المادة ٢٣٤ المقابلة للمادة المصرية على أوسع معانيها ، فلم تطبقها على القوادين فقط بل على كل من يعمل على افساد اخلاق الشباب ، ولو كان ذلك لارضاء شهواته الشخصية .

ثم تحولت عن هذا الرأى وقصرت تطبيقها على القوادين .

ثم عدلت مرة أخرى وسلكت سبيلا وسطا واشترطت لتطبيق المادة وجود وسيط يحرض على الفسق والفجور أو يسهله أو يساعده عليه أيا كان هذا الوسيط ولو لم يكن مأجورا ، وبذلك يصبح نص المادة غير قاصر على القوادين فقط . بل يشمل كل من يسعى لارضاء شهوة الغير بتحريض الشباب على الدعارة . ولا يمنع العقاب أن يكون قد أخذ لنفسه من الفسق نصيبا ، فيدخل في حكم المادة

من يجمع الشباب على فاحشة ويشاركهم فيها ؛ أما من يسعى في افساد الشباب ارضاء لشهواته الشخصية فقط فلا عقاب عليه .

ثم تحولت عن ذلك مرة أخرى إلى عدم اشتراط الوسيط ، لكنها فرقت بين حالتين ، حالة يرتكب فيها المحرض أعمال الفسق على نفسه أو على غيره أمام الشباب ، وهذه ادخلتها في حكم المادة لأنها ضرب من التحريض على الفسق والفجور ، واخرى يرتكب فيها الجاني أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين ، وهذه اخرجتها من حكم المادة ولم تعاقب عليها ، لأنها من نوع الاغواء الذي يراد به تحقيق شهوة شخصية ، وهذا النوع لا عقاب عليه إلا إذا دخل في حكم مادة من المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ السابق الكلام عليها .

ويظهر أن هذا هو ما استقر عليه رأى المحاكم في فرنسا .

أما الشراح فمنهم من يوافق على عدم قصر المادة على القوادين فقط ، ولكنه يرى وجوب الوسيط على أية صورة ، مع التسليم بأن المادة لا تنطبق على من يحرض الشبان على الفجور ارضاء لشهواته الشخصية فقط .

ومنهم من يرى رأى المحاكم الأخير ، ويجعل المادة منطبقة على حالتين استتاجا من الفاظ المادة .

الأولى — حالة الوسيط أيا كان نوعه الذى يساعد الشبان على الفسق والفجور أو يسهل لهم ، لأن فكرة التسهيل أو المساعدة تفيد أن العمل يعمل لمصلحة الغير .
والثانية — حالة الشخص الذى يحرض الشبان على الفسق سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الغير أم شهوته الشخصية . لأن العمل في صورته تحريض ، ولكل يجب قصر هذه الحالة على الشخص الذى يرتكب أعمال الفحش على نفسه أو على غيره بحضرة الشبان ، أما الذى يرتكب أعمال الفحش على الشبان أنفسهم منفردين فلا يعد فعله تحريضا بل اغراء ، ولا يدخل قلبه في حكم المادة وإلا تناقضت هذه المادة مع أحكام المواد السابقة عليها .

ومنهم من يرى وجوب بطلان حكم المادة وتطبيقها على كل من يعمل على

إفساد أخلاق الشباب بالتحريض أو المساعدة أو التسهيل ، سواء أكان ذلك لإرضاء شهوة الغير أم شهرته الشخصية بلامتياز بين حالة وأخرى ، ويعتمد في ذلك على صوم نص المادة . وأهم ما يعترض به على هذا الرأي الأخير أنه يوقع التناقض بين حكم هذه المادة وأحكام المواد السابقة عليها ، فإن من يهتك عرض صبي أو صبية يزيد عمرها على ثمان عشرة سنة بغير قوة ولا تهديد لاعتصاب عليه كما تقدم ، فكيف يمكن أن تتناول المادة ٢٧٠ .

والواقع أن عبارة المادة واسعة النطاق ، وليس الغرض منها معاقبة القوادين فقط ، وإلا لثنين عقابهم في كل الأحوال ، وإنما الغرض منها حماية الشباب من عدوى الفساد ، ومعاقبة كل من يتعرض لإفساد أخلاقهم أيا كانت صفة ، فقصرها إذن على حالة القوادين تخصيص بغير تخصيص خصوصا وقد نص قانون سنة ١٩٣٧ على مادة خاصة للقوادين كما سيجيء . وإنما يجب من الجهة الأخرى أن يراعى في تفسيرها عدم التعارض مع النصوص السابقة عليها ، فلا يجوز أن يدخل في حكمها من يسعى إلى أغواء الشباب إرضاء لشهوته الشخصية .

المبحث الأول في أركان الجريمة

لهذه الجريمة أربعة أركان :

١ — الركن المادى وهو فعل التحريض أو التسهيل أو المساعدة .

٢ — الاعتقاد على ذلك .

٣ — صغر سن المجنى عليه .

٤ — الركن الادبى .

وقد جمع هذه الأركان حكم لمحكمة اللبان الجزئية في سنة ١٩٢٩ قررت فيه أن جريمة التحريض على الفسق لا تقع إلا اذ توفرت فيها أربعة أركان :

١ — التعرض لإفساد الأخلاق .

٢ — التحريض .

٣ — العادة .

وقالت ان ركننا التحريض والتعريض يتوفران اذا أخذت المجنى عليها الى منزل دتاره - رسميا أو سرىا - ودعيت للفسق . وركن العادة يتوفر بتعدد أعمال التعريض في أوقات مختلفة دون تحقق النتيجة ، ويكون كل عمل من أعمال التعريض واجبا إلى تقدير القضاء . اذ أن المادة ٢٧٠ ع الى تقابلها المادة ٣٣٤ ع فرنسى لم تذكر الاعمال التى يجب أن تعتبر تعريضا . ولا يشترط أن يكون التعريض وقع من أشخاص متعددين بل يكفى أن يكون وقع على شخص واحد أكثر من مرة في أوقات مختلفة ، متقاربة أو متباعدة . وركن السن يتوفر اذا كان عمر المجنى عليه دون الحادية والعشرين وهو بحث موضوعى يرجع تقديره الى القاضى .

وفيا إلى اجمال لهذا التفصيل .

التحريض والتسهيل والمساعدة

يعاقب هذه المادة كل من حرض الشباب على الفسق والفجور أو ساعدهم على ذلك أو سهل لهم سبله . وطرق التحريض والتسهيل والمساعدة لا تدخل تحت حصر . فيدخل في ذلك من يجلب الفتيات القاصرات إلى بيوت الدتارة ، ومن يسهل لهن ذلك ؛ ومن ينقل الفتيات من منزل بقاء إلى منزل آخر ، وصاحبة المنزل التى تقبل عندها فتيات قاصرات ، ومن يؤجر غرضا مفروشة لارتكب فيها أفعال الفسق والفجور مع الفتيات القاصرات ، ومن يحرض الفتيات على غشيان مواخير الفسق والام التى تسهل لبتنهما معاشرة الفساق .

ويدخل في التحريض مجرد التشجيع بالقول ، إذا كان من شأنه دفع الشباب إلى سلوك سبيل الفوابة .

لكن يجب في كل هذا أن يكون بين التحريض وفساد أخلاق الشاب رابطة السببية المباشرة ، فلا يدخل في حكم المادة التاجر الذى يبيع أثاثا لفرش منزل يرتكب فيه الفسق مع الشباب . غير أنه لا يشترط من الجهة الأخرى تمام الجريمة أن تكون أخلاق الشباب قد فسدت فعلا . ولا يغير من وجه الجريمة أن تكون

أخلاق المجنى عليه فاسدة من قبل .

وقد حكم في سنة ١٩١٣ بأن تحريض الشبان على الفسق والفجور لا ينحصر في اللذة الجنسية فقط ، بل يشمل أيضاً أفساد الاخلاق بأية طريقة كانت ، فالأب الذي يرسل ابنته مراراً لترقص في محلات الملاهي لمجاسة الرجال ومعاورة الخمر يجوز عقابه بالمادة ٢٧٠ و ٢٧١ من قانون العقوبات .

كما حكم بأن التحريض على الفسق ليس له تعريف خاص في القانون وإنما يتكون من وقائع قد تنتج من ظروف خاصة متروكة لتقدير قاضي الموضوع نهائياً فيمكنه لتوفر هذا الركن أن يقرر الحكم بثبوت التحريض .
وقد حكم بأن عرض صور قبيحة على القصر يعتبر من قبل التحريض على الفسق .

٢ — المادة

هذه الجريمة من جرائم الاعتياد ، فلا تكون إلا بتكرار الفعل المعاقب عليه ويمكن أن تتكرر وقائع الافساد في أزيمة مختلفة ولا يشترط بعد هذا أن يتعدد المجنى عليهم ، فتحريض فتاة واحدة على الفسق والفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٧ إذا تكررت معها أفعال التحريض وقد حكم بأنه لا يستلزم ركن العادة تعدد المجنى عليهم بل يكفي وقوع الفعل على واحدة في أزمان مختلفة .

وتتكون العادة بوقوع الفعل مرتين على الأقل ، فالفعل الواحد الذي يقع في زمن واحد لا يكون العادة ولو تعدد المجنى عليهم ، فن يقدم لشخص فتاتين معاً ليفسق بهما لا تنطبق عليه المادة .

ولا يشترط تعدد الأشخاص الذين يقدم لهم الشباب للفسق والفجور ، فن يقدم عدة فتيات على مرات مختلفة لشخص واحد يعاقب بالمادة ٢٧٠ .

ويلاحظ أن كلمة (عادة) الواردة بالمادة ٢٧٠ منصبة على جميع طرق الإفساد من تحريض ومساعدة وتسهيل ، لا على التحريض فقط ، كما قد يفهم من سياق النص العربي .

وقد حكم بأنه يكفي أن يثبت في الحكم تهمة تحريض الشبان على الفسق والفجور حصول وقائع متعددة ويجنى عليهم مختلفين فإن ذلك كاف لإثبات وجود المادة وليس من اللازم ذكر أسماء المجنى عليهم .

وحكم بأن ركن المادة يعتبر متوفراً من تعدد التحريض على الفجور ولو كان المجنى عليه واحداً . فإذا اتهم عدة أشخاص بتحريضهم عادة جملة فتيات على الفسق والفجور . وثبت أن ركن العادة قد تم بشروطه بالنسبة لكل مجنى عليها من هؤلاء الفتيات ، فتكون جريمة التحريض على الفسق قائمة بالنسبة لكل فتاة على انفرادها ويكون الفاعل لكل جريمة من هذه الجرائم مستحقاً للعقوبة المقررة لها .

وقد قضى بأنه إذا طبقت المحكمة المادة ٢٧٠ على من تعرض لإفساد أخلاق قاصر بأن حرصها على الفسق والفجور . وثبت بالحكم أن المجنى عليها قضت مدة بمنزل المتهم تتعاطى فيه الفحشاء فلا يصح الطعن في الحكم بزعم أن ركن العادة غير متوفر ، لأن إبقاء المتهم للمجنى عليها بمنزله المعد للبقاء تتعاطى فيه الفحشاء دال بنفسه على تكرار التحريض وبلوغه مبلغ العادة .

وقد قضت محكمة النقض بأن العادة من الأركان الهامة في تهمة التعرض لإفساد الأخلاق بتحريض الشبان على الفسق والفجور . فإذا لم تثبت المحكمة في حكمها لاهي ولا دليلها ، واقتصرت على القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود كان حكمها باطلاً واجب النقض .

٣ — السن

يشترط لوقوع الجريمة أن يكون التحريض واقصاً على شبان لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة ذكوراً كانوا أو إناثاً . فقصر المجنى عليهم شرط في تحقيق الجريمة ، ويجب على المحكمة أن تتحقق من سن المجنى عليه قبل تطبيق المادة سواء بالاطلاع على شهادته ميلاده ، أو يكتشف الأطباء ، أو بأية طريقة من طرق الإثبات الأخرى . والرأى الأخير في تقرير السن للمحكمة عند انعدام الدليل القاطع .

وقد رفع السن في قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٣١ من ثانی عشرة سنة إلى واحد وعشرين لتتفق مع سن بلوغ الرشد وهو بالحساب الميلادي . وقد حكم بأنه في تهمة إفساد الأخلاق بتحريض الشبان عادة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو إناثا المعاقب عليها بالمادة ٢٧٠ يلزم ذكر سن المجنى عليه . فإذا اتضح أن سن المجنى عليه لم يذكر لا في اعلان حضور المتهمين ولا في محضر الجلسة ولا في الحكم كان ذلك وجها مهما مبطلا للحكم وللأجراءات . ولكن حكم بأنه يكفي أن ينص الحكم صراحة برد الموضوع الاجمالي على أن الوقائع المختلفة قد ارتكبت مع قصر لم يبلغوا الحادية والعشرين وليس من الضروري ذكر سن كل منهم .

القصد الجنائي

المعول عليه أن هذه الجريمة من الجرائم المتعمدة ، أى التى يشترط فيها القصد الجنائي . ويتوفر هذا القصد متى عرف المتهم أنه يتعامل مع فتاة أو قاصر ، فإذا كان يجهل السن الحقيقي للمجنى عليه فلا عقاب لانعدام القصد الجنائي . والاصل أنه يجب على النيابة لإثبات علم المتهم بقصر المجنى عليه ، ولكن بعض المحاكم في فرنسا قلبت وضع الاثبات . وفرضت علم المتهم بصغر سن المجنى عليه ، وحمله مسئولية خطئه في عدم التحقيق ابتداء من ذلك .

وعلى هذا المبدأ جرت محكمة النقض المصرية في حكم لها قررت فيه أنه ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله سن المجنى عليه الحقيقي ، ما لم يثبت أن جهله كان نتيجة خطأ أوقته فيه ظروف استثنائية لا يبعد مسئولاً عنها ، وقد قالت المحكمة في هذا الحكم أن مناط المسئولية الجنائية في جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق الخ هو السن الحقيقي للمجنى عليه . ففى كانت هذه السن معروفة لدى الجاني أو كان عليه بها ميسورا ، اعتبر القصد الجنائي متوفر لديه . ولا يسوغ له في هذه الحالة أن يستند في تقدير تلك السن إلى عناصر أخرى ، إذ ان علم الجاني بسن المجنى عليه مفترض

ولا يسقط هذا الافتراض إلا بثبوت قيام ظروف استثنائية منعه من إمكان معرفة السن الحقيقية .

واذن فلا يجوز لامرأة أن تقبل في منزلها المعد للدعارة فتاة لم تبلغ السن المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ اعتمادا على أن شكلها يدل على أنها تبلغ من العمر أزيد من تلك السن ، مادامت الفتاة المذكورة لها شهادة ميلاد ثابت وجودها وكان في الاستطاعة الاطلاع عليها للتثبت من سنها الحقيقية . كذلك لا يجوز لها أن تعترض بتقدير الطبيب الشرعي لسن الفتاة المجنى عليها لأن هذا التقدير ليس سوى وسيلة احتياطية لا يلجأ إليها إلا عند انعدام الدليل القاطع وقد قضى بأن من يرتكب ضد شخص عملا جنائيا دون أن يبحث أو يدقق في بحثه عن عمره ويكون السن ركنا في الجريمة فانه يفترض عليه . وهذه هي حالة الممنوعة الاحتمالية التي يكفي فيها افتراض علم المتهم بالسن لتكوين الجريمة فلا يفلت المتهم من العقاب إلا إذا كان جملته بالسن الحقيقي للمجنى عليه نتيجة خطأ قهري أو ظروف استثنائية وبشرط أن يتمسك بذلك ويثبته .

وقد حكم بأنه ليس للمتهم أن يتمسك بأن المجنى عليها وهي فتاة لا تتجاوز الثامنة عشرة معها تذكرة من البوليس تتيح لها مباشرة الدعارة لأن النصريح الذي يعطيه البوليس لفتاة بمزاولة البغاء ليس في حد ذاته ، وبالنسبة لمن حرض الفتاة على الفجور ، دليلا كافيا على توفر السن المطلوب الذي ينبغي أن يكون محاطا بضمانات أهم من ذلك .

في عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ بالحبس .

الظروف المشددة

نصت المادة ٢٧٠ على ظرف مشدد للجريمة المنصوص عليها في المادة ٧٠ ، هو أن يكون التحريض أو المساعدة أو التسهيل واقعا من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٨ ، وجعلت العقوبة في هذه الحالة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الفصل الرابع

القوادون والبلطجيون

وقد نص قانون العقوبات في المادة ٢٧٢ منه على أن كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ماتكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس ، وهذه المادة جديدة ولم يكن لها مقابل في قانون سنة ١٩٠٤ على خطورة الجريمة التي تناولها . وقد أضيفت إلى القانون لمعاقبة القوادين الذين يعولون في رزقهم كله أو بعضه على ما تكسبه النسوة من الدعارة .

وهذه المادة مأخوذة من المادة ٥٣٤ من القانون الإيطالي وهي تقابل المادة ١٧٦ من قانون العقوبات السويسري والمادة الأولى من القانون الانجليزي رقم ٢٩ سنة ١٦١ و ٦٢ فكتوريا والمادة ٧ من القانون رقم ٢٠ - ٣٠٢ جورج الخامس .

ونشر فيما يلي المناقشة التي دارت بشأن هذه المادة في مجلس النواب بجملة ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ .

تليت المادة ٢٧٢ ونصها :

« كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ماتكسبه امرأة من الدعارة يعاقب بالحبس » .

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — أريد أن أعرف الغرض من كلمة « امرأة » الواردة في هذه المادة وهل تنصرف الى الزوجة ؟
المقرر — يفهم من العبارة التي تلي كلمة (امرأة) أنها لا تنصرف الى الزوجة
اذ

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والي — يجوز أن تكون الزوجة مومساً

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — اذا كانت الزوجة تحترف الدعارة فلا شك في أن المادة تنطبق عليها .

حضرة النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس انطون — هذه المادة الجديدة تتعلق حقيقة بالبلطجية ولا أرى محلاً لوضعها في باب هتك العرض . والوضع الصحيح لها هو في قانون المشبهين والمتشدين . لأن الشخص الذي يمول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة هو بلا شك رجل متشرد لا صناعة له .

حضرة صاحب المعالي وزير المالية — أرجو أن يثبت اذا وافق المجلس أن هذه المادة تنطبق أيضاً على القوادين وعلى البلطجية الذين يتمشون بما تكسبه النساء الساقطات من طريق الدعارة اذا توفرت فيهم الشروط الواردة في هذه المادة .

وقد وافق المجلس على المادة على هذا الأساس .

ويلاحظ أن الجريمة تتوفر بصرف النظر عن سن المرأة ومن يتصل بها أي ولو أنها قد جاوزا الحادية والعشرين . والعقوبة هي كجريمة افساد الأخلاق .

ويلاحظ أن هذه المادة تقابل المادة ٣٣٨ في مشروع تعديل العقوبات في سنة ١٩٢١ . وقد كان هذا القانون يشتمل كذلك على مادة (٣٣٨) تنص على أنه « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تجاوز خمسين جنياً أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من منع بأية وسيلة امرأة من مغادرة بيت من بيوت الدعارة أو أوى يقصد منعها من ذلك أن يعطيها كل ملابسها أو الملابس التي تلبسها عادة » وهذه المادة مأخوذة من المادة ٨ من القانون الانجليزي رقم ٦٩ سنة ٤٨ — ٤٩ فكتوريا . ولا شك أنه كان يجب ادماج هذه المادة في القانون . استكمالاً لعناصر القضاء على هذه الطغمة الفاسدة .

الفصل الخامس

جريمة الزنا أو الحياة الزوجية

للزنا في قانون العقوبات معنى اصطلاحى خاص ، فلا يشمل كل الأحوال التى يطلق عليها هذا الاسم في الشريعة الاسلامية ، بل هو قاصر على حالة زنا الشخص المتزوج حالة قيام الزوجية فعلا أو حكما . وتكاد الشرائع الحديثة جميعا — ماعدا القانون الانجليزى — تعد الزنا بهذا المعنى جريمة قائمة بذاتها ، لأن فيها انتهاكا لحرمة الزوجية ، أما في القانون الانجليزى فالزنا جريمة مدنية تتيح طلب التطلاق . وأحكام الزنا في القانون المصرى مستمدة من القانون الفرنسى (المواد من ٣٣٦ الى ٣٣٩) وقد جرى الشارع المصرى على نهج الشارع الفرنسى في اعتبار الزنا جريمة ذات صفات خاصة ، فمن ذلك أنه علق محاكمة مرتكبها على شكوى الطرف الآخر في الزواج حيث تقرر المادتان ٢٧٣ و ٢٧٧ أن دعوى الحياة الزوجية لا ترفع الا بناء على طلب الزوج أو الزوجة . فليس للنيابة العمومية أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها ، لأن الجريمة وان كانت جريمة واقعة على المجتمع ، إلا أنها من جهة أخرى تمس أولا وبالذات حقوق الطرف المجنى عليه . فلهذا ولما يترتب على رفع دعوى الزنا من الاضطراب في نظام الأسرة لم يطلق الشارع للنيابة الحرية في المحاكمة وطلب العقاب

غير أنه إذا تفرع عن جريمة الزنا جريمة أخرى ، فانه يجوز للنيابة في هذه الحالة رفع الدعوى العمومية بهذه الجريمة الأخرى ، ولو أن الزوج لم يبلغ عن دعوى الزنا . فيجوز للنيابة مثلا أن ترفع الدعوى العمومية عن جريمة الفعل الفاضح العلنى إذا كان الزنا قد ارتكب في محل عمومى .

وقد قضى بأن التبليغ عن الحوادث الجنائية يقبل من أى إنسان ولم يحمله القانون من حق المجنى عليه وحده إلا في جريمة الزنا فقط ، وإن هذه الجريمة من

الجرائم المتعلقة بالنظام العام وليست ملكا لشخص معين . بل للنياية وحدها الحق في إقامة الدعوى العمومية عنها وان كان هذا الحق مقيدا بمشيدة الزوج . وقضى بأن الزوج البالغ بمقتضى قواعد الشريعة وان لم يكن وصل إلى الحادية والعشرين له حق التبليغ عن واقعة زنا زوجته ، وبأنه يكفي للسير في دعوى الزنا أن يصل للبلاغ من ولى أمر الزوج القاصر خصوصا إذا حضر الزوج نفسه بالجلسة وأيد البلاغ فيها .

وحكم بأن المادة ٢٧٣ تنص على أنه لا يجوز محاكمة الزوجة لإلبناء على دعوى زوجها والدعوى هنا يقصد بها البلاغ كما يستفاد من النص الفرنسى ولكن القانون لم يحتم التبليغ بالكتابة . وقد بينت المادة ٢٩ من قانون تحقيق جنابات طرق التبليغ وهى إما بلاغ يقدم للنياية ، وهو البلاغ الكتابى ، أو أى اخبار يصل اليها ، وهذا يكون شفويا . وزفع الدعوى على الزوجة وشريكها ولو لم يطلب ذلك المجنى عليه فى بلاغه .

ولكن قضى بأن الحكم الصادر بالعقوبة فى دعوى الزنا يجب أن يوضح به أن رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج وإلا كان باطلا .

وقد فرق الشارع فى الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة من اربعة وجوه :
الاول — أن الجريمة لا تقوم بالنسبة للزوج إلا إذا زنى فى منزل الزوجية أما الزوجة فيثبت زناها فى أى مكان وكان قانون سنة ١٩٠٤ يشترط أن يكون الزنا فى منزل الزوجية أكثر من مرة وبامرأة يكون الزوج قد أعدها لذلك ولكن القانون الجديد ألغى هذين القيدتين كما سيجى .

الثانى — أن الزوجة إذا زنت تعاقب بالحبس مدة أقصاها سنتان ، أما الزوج فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وكان قانون سنة ١٩٠٤ يميز الحكم عليه بفرامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية .

الثالث — أن للزوج أن يعفو عن زوجته بعد الحكم عليها ، أما الزوجة فلم ينص على أن لها أن تعفو عن زوجها إذا حكم عليه .

الرابع - أن الزوج يعذر إذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عنه حيث تنص المادة ٢٢٧ على أن من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يذني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة لجرائم القتل والعاهة المستديمة وهي في الأولى الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة وفي الثانية الأشغال الشاقة أو السجز من ثلاث سنوات إلى سبع. أما الزوجة فلا عذر لها في مثل هذه الحالة .

أركان الجريمة

الجريمة الزنا على وجه العموم ثلاثة أركان :

١ - وقوع وطء غير مشروع

٢ - وقوع ذلك حال قيام الزوجية

٣ - القصد الجنائي

١ - الوطء غير المشروع

لا توجد جريمة الزنا إلا بمحصول الوطء فعلا . أما الصلات الأخرى غير المشروعة ، وأعمال الفحش فيادون الوطء ، والحلوة غير المقترنة بوطء ، فلا تكفي لتكوين الجريمة ، ولا يعد ذلك كله شروعا فيها ، لأن جريمة الزنا لا تتصور إلا تامة ، فلا شروع فيها ولا عقاب على البدء في تنفيذها .

على أن الوطء في ذاته كاف ولو وقع من صبي لم يبلغ الحلم ، أو من شخص فقد قوة التنازل ، أو كانت الموثى بها قد بلغت سن اليأس ، إذ ليس الغرض من العقاب منع اختلاط الانساب ، بل صيانة حرمة الزواج .

٢ - قيام الزوجية

يجب أن يكون الفاعل الأصلي للجريمة مرتبطاً بعقد زواج صحيح . ولزنا قبل الزواج لا عقاب عليه ، ولو حملت منه المرأة ولم تضع إلا بعد زواجها . كذلك لا عقاب ولو كانت المرأة مخطوبة ، بل يجب أن يقع الزنا حال قيام الزوجية الصحيحة فعلا أو حكما فإذا كان الشكاح فاسداً أو باطلا فلا عقاب على ما يقع خلاله من الزنا .

كذلك لا عقاب على الزنا الذى يقع بعد انحلال رابطة الزوجية بالطلاق .
لكن تجب التفرقة بين الطلاق الرجعى والطلاق البائن . فإذا زنت الزوجة وهى
فى عدة طلاق رجعى كان لمطلقها طلب محاكمتها ، وذلك ما يستفاد بالقياس على
أحكام الشريعة الإسلامية ، لأن الطلاق الرجعى عند الشرعيين لا يؤثر على شيء من
الحقوق المترتبة على عقد الزواج ، مادامت المرأة فى العدة وكان قصد الزوج المراجعة
فى هذه الحالة يعتبر الزواج قائماً حكماً ، ويجوز إذن للزوج طلب محاكمة زوجته
على جريمة الزنا التى ترتكبها خلال العدة ، إذا كان ينوى مراجعتها على الأقل .
أما إذا كانت قد زنت والزوجية لا تزال قائمة فصلاً ، فلا نزاع فى أن له أن
يطلب محاكمتها فى عدة الطلاق الرجعى ، إذا كان قد طلقها بعد الزنا .

وإذا انقضت عدة الطلاق الرجعى أو كان الطلاق بائناً من أول الأمر سقطت
فى التبليغ . وقد حكم بأنه إذا زنت الزوجة فطلقها زوجها طليقة بائنة لم يعد له صفته
طلب محاكمتها ، لأن الطليقة البائنة تحمل عقدة الزواج ولا يجوز رجوع الزوجة إلى
زوجها إلا بعقد جديد وبرضاء الزوجة فلا يملك حق رفع الدعوى بعد حصول
مثل هذا الطلاق .

أما إذا بلغ والزوجية قائمة ثم طلق بعد ذلك ، فالطلاق لا يسقط الدعوى ولا يحول
دون الحكم على الزوجة سواء كان رجعياً أو بائناً . وقد قضى بأن استمرار الزوجية
لحين صدور الحكم فى دعوى الزنا ليس شرطاً لجواز محاكمة الزانية .

وأما إذا زنت الزوجة بعد طلاق بائن فلا سبيل للزوج عليها ، ولو حصل الزنا
خلال أيام العدة .

وقد جاء تعليق دالوز على المادة ٣٣٣ ع نبرة ١١١ وما بعدها أن الفقرة
Separation de corps من موجبات نزع الحق المخول للزوج ولا شك أن
الافتراق الجسمى يشابه نوعاً ما الطلاق الرجعى فيكون الطلاق البائن أولى فى نزع هذا
الحق . وقضت المحاكم المصرية بأنه من المقرر قانوناً أن دعوى الزنا لا تقام إلا بتبليغ
من الزوج وهو الرجل الذى بينه وبين امرأة رابطة شرعية بعقد شرعى يجعله فى

حل من الاستمتاع بها بحيث لا يجوز لها الزوج بغيره مادامت العصمة باقية . وإذن فالبائنة أثناء عدتها لا تعتبر زوجيتها قائمة لأنها لا تتحمل لزوجها مطلقاً إلا برضاها وبعدد جديد ولا توارث بينهما ، أما أمر كونها في العدة فلا يكفي لقيام زوجيتها لأن العدة لم تجعل شرعاً إلا للتحقق من عدم المشغولية بالحل وذلك حفظاً وتحوطاً من اختلاط الأنساب . وعليه فلا تقبل دعوى الزنا إذا حصلت مناء على بلاغ الزوج بعد الطلاق البائن لأنه بالاطلاق أصبح لا صفة له في التبليغ لزوال الزوجية التي هي الشرط الأساسي المخول له هذا الحق . وقضى حكم آخر بأن التبليغ عن جريمة الزنا إنما يكون من الزوج ، أى أنه لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى العبارة الأولى من المادة ٢٧٣ أن يبلغ عنها .

وفي حكم محكمة النقض بحث فيه موضوع الطلاق البائن بينونة صغرى . قالت ان المقرر شرعاً أن التطليقة الرجعية الثانية تجعل الزوجة بائنة بينونة صغرى متى انقضت العدة قبل أن يراجع الزوج زوجته وان حكم البينونة الصغرى أنها تزيل الملك ، وان لم تزل الحل . بمعنى أن الزوج يفقد ملك عصمة زوجته ولا يستحل مقاربتها إلا بعدد ومهر جديدين . ولكن دون أن يكون هذا الاستحلال موقوفاً على تزوجها بزواج آخر كما هو الحال في البينونة الكبرى . وإذا لم يحدد المطلق العقد على المطلقة كان في ذلك ما يفيد أن مطلقة قد انقضت عدتها وبانت بينونة صغرى فقد بها ملكه لعصمتها وأصبحت طليقة تزوج من تريد . فإذا ما اتهمت المطلقة بارتكاب الزنا في المدة التي كانت فيها بائنة قبل تجديد العقد فإنه لا عقاب عليها قانوناً . وليس من الجائز في مثل هذه المواد المخلة بالعرض والشرف أن يقبل القاضى مطلق دليل ، ولا أن يؤول الوقائع تأويلاً في مصلحة الاتهام بل يجب عليه الاعتراف مع القانون بأنها مما يجب التخرج الشديد في قبول إدانتها وفي استنتاج النتائج من وقائعها وظروفها أخذاً بتلك القاعدة الحكيمة قاعدة درأ الحدود بالشبهات .

ولكن قضى في حكم آخر أن انقضاء الزوجية سواء كان بالطلاق أو بأى سبب آخر، لا يمنع من طلب محاكمة المرأة وشريكها عن جريمة زنا وقعت أثناء قيام الزوجية .

٣- القصد الجنائى

لاعقاب إلا إذا حصل الزنا بقصد جنائى ، ويترتب القصد متوفرا متى ارتكب الجناى الفعل علما أن شريكه متزوج ، وأنه يواصل شخصا غير قريبه فى الزواج . فإذا كان يجهل أنه متزوج ، أو اعتقد أنه يواصل شخصا تحل له مواصلته شرعا ، كما لو ظنت الزوجة أنها تسلم نفسها لزوجها لا لأجنبي فلا عقاب . وكذلك لاعقاب إذا اعتقد المتهم بحسن نية أنه قد أصبح فى حل من رابطة الزوجية ، كما لو اعتقدت الزوجة أن زوجها الغائب قد مات . ولا مسئولية إذا وقع الفعل بغير رضا المتهم ، كما لو أكرهت الزوجة على تسليم نفسها لأجنبي اغتصبها بالقوة أو التهديد .

جريمة الزوج

هذه هى الأركان المشتركة بين جريمتى الزوج والزوجة ، إلا أنه يشترط لتوفر جريمة الزوج وجود ركن رابع ، هو أن يكون الزنا فى منزل الزوجية فإذا زنى الزوج فى غير منزل الزوجية فلا عقاب عليه . وهو نقص فى التشريع كان يجب إصلاحه .

١- منزل الزوجية فيراد به كل منزل يكون للزوج حق تكليف زوجته بالإقامة . ، ويكون للزوجة حق دخوله من تلقاء نفسها . ولا يشترط أن يكون هو المسكن الذى يقيم فيه الزوجان عادة ، بل يكون المنزل منزل الزوجية ولو كان الزوجان لا يسكنانه إلا فى أوقات خاصة ، كنزل اصطيف مثلا . كذلك لا يشترط أن تكون الزوجة ساكنة فيه بالفعل ، بل يكفى أن يكون الزوج مقبلا به ، وأن يكون للزوجة حق دخوله .

وفى حالة التشريع القائم فإن المنزل الذى يعده الزوج لمحلته خاصة على غير علم من امرأته ، ولا يسكن فيه بل يتردد عليه عند الحاجة فقط ، وكذا المحل الذى

لا يفساه الزوج إلا عند اللقاء بخليته ، فلا يعد منزل زوجته . ولا عقاب على الزوج إذا كان يواصل خليته في منزلها .

وكما ذكرنا فإن قانون سنة ١٩٠٤ كان يشترط الى جانب ذلك لامكان عقاب الزوج أن يكون زناه في منزل الزوجية أكثر من مرة وبامرأة أعدها لذلك ولكن النواب اعترضوا على هذا النص عند تعديل القانون في سنة ١٩٣٧ ونثبت هنا ما جاء في محضر الجلسة التي توفقت فيها هذه المادة لأنها تلقى ضوءا كبير على نية المشرع في هذا الصدد .

أشير إلى المادة ٢٧٧ ونصها : « كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجية المذكورة يحازى بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية » .
النائب المحترم الاستاذ اسماعيل سليمان حمزه — أرى أن تحذف من المادة عبارة « تكون قد أعدها لذلك » ، إذ أنى لأفهم أن شرط الاعداد هو الذى يؤدى الى العقوبة فأفترضوا أنه وجدت امرأة عرضا في منزل الزوجية وتمكن الزوج من الزنا بها فهل يقال أنه لا يعاقب لأنه لم يعد هذه المرأة لذلك الغرض ؟ إذا قلنا بعدم العقاب فكأننا فوتنا قصد الشارع . وما دام قد ثبت أن الرجل ارتكب جريمة الزنا غير مرة وجب رفع القيد الثانى . ولا أرى اذن ضرورة لعبارة « تكون قد أعدها لذلك » ، وأطلب حذفها .

معالي النائب المحترم مكرم باشا عبيد — أنى أوافق حضرة الاستاذ اسماعيل حمزه على اقتراحه ، وأزيد عليه اقتراحا برفع عبارة « غير مرة » ، وفي الواقع أن الرجال قساة جدا ايها السادة لأنهم هم الذين يشرعون لأنفسهم وأنى أنظم لحضرات النواب الذين تكلموا عن الدين ، لا لأننا نطبق الدين على الدنيا ، بل لأن الدين هو مثلنا الأعلى . وكل منا يرجو أن تنتشر الفضيلة بين الناس وتتمكن في المستقبل من معاقبة كل أنواع الزنا مهما كانت ظروفه . وحياتنا الاجتماعية الحالية تجعل الشارع يتردد عند تقرير عقوبة الزانى ، ولا يمكن أن يعمل التشريع الوضعى الى

مستوى التشريع السامى ، وليس معنى هذا أن الشريعة الغراء أو الشرائع الأخرى قاسية في عقوباتها لأن الواقع أنه يجب أن يعاقب الزانى أيا كان وفي كل حالة . ولكن الاعتبارات الاجتماعية كما قدمت هي التي تجعل الشارع يتردد في العقوبة . على أنه في الوقت نفسه لا يجوز أن نسمح صراحة للرجل أن يزنى من غير عقاب ولا أن يزنى بحضور امرأته أو في منزل الزوجية ، فهو إن فعل ذلك كان فاسقا غير جدير بالراة ووجب على الشارع أن يوقع عليه العقوبة التي يستحقها وأغلب ظنى أن هذا أقل انصاف منا كرجال للفضيلة ذاتها وللراة في ذاتها (تصفيق) ولذلك أوافق على حذف عبارة « غير مرة » ، و « امرأة » تكون قد أعددها لذلك ، الواردة في المادة النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمزة — اقترح حذف عبارة « أو غرامة » لاتجاوز عشرة جنيهات ، إذ أنه يجب الاقتصار على عقوبة الحبس والمساواة في هذا الصدد بين الرجل والمرأة .

النائب المحترم الأستاذ زهير صبرى — الواقع أن النساء يهتمنا نحن الرجال بأننا حينما نشرع نراعى مصلحتنا دائما ونعمل ضدهن وقد ترتب على ذلك ان قامت في بلاد العالم ثورة نسوية ترمى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين المرأة والرجل . وليست محاولات النساء لدخول برلمانات بريطانيا والمانيا وغيرها إلا مظهرأ لهذه الثورة . لقد وضع الرجل كل الشروط اللازمة للحفاظة على المرض فقرض على الزوجة كل العقوبات في حين أنه أقل منها أو خففها عن نفسه ، مع أن العدالة تقضى بأن تكون عقوبة الزانى هي ذات العقوبة المفروضة على الزانية والمادة ٢٧٧ حين تنص عل حالة الزوج الذى زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعددها لذلك وثبت عليه هذا الأمر — الخ تكون قد اشترطت ثلاثة شروط ، وهى : الاعداد والتعدد ووقوع الفعل في منزل الزوجية ولكنه لم يفعل مثل ذلك لصالح المرأة . فالرجل له أن يزنى في الخارج كما يشاء وله أن يزنى مرة واحدة في منزل الزوجية . أما المرأة فلا تستطيع شيئا من ذلك وإلا نالها العقاب فلماذا لا نتركها كالرجل تعمل ما تشاء خارج منزل الزوجية حتى يكون هناك تعادل ومساواة على الأقل .

لقد أجمع علماء النفس على أن الرجل هو السبب في دعة المرأة لانها قد تندفع في هذا السيل انتقاما من زوجها ومبادلة للخطية بالخطية . ولقد كان الواجب أن يعاقب الرجل قبل أن تعاقب المرأة لانه هو الذى ساقها إلى مهاوى الدعة .

النائب المحترم الأستاذ محمد أمين والى — لقد رسم هذا القانون حدود الزوج وحدود الزوجة . ولذا لا يصح أن تقاس عقوبة أحدهما بعقوبة الآخر . فقد نص على عقوبة الرجل الذى يقتل زوجته وهى متلبسة بجريمة الزنا . ولكن ليس كل رجل يفعل ذلك ، فقد يتسامح الزوج في هذا الحق ويكتفى برفع الدعوى العمومية على زوجته فيحكم عليها بالحبس سنتين فكان أذن يجب ، كى نسوى بين الزوجين ، أن يباح للزوجة حق قتل زوجها في حالة التلبس بالزنا . وأنى أوافق على التعديل الذى تقدم به معالى وزير المالية بشرط أن تبقى العقوبة كما هى الآن .

النائب المحترم الأستاذ عبادة الحديدى — لقد قصد الشارع بالمادة المطروحة أمام حضراتكم أن يعاقب شخصاً يمكن القول عنه بأنه مستهتر بجريمة الملاقة الزوجية . ولو نظرنا إلى هذا الفعل في ذاته لوجدنا أن ضرره لا يقتصر على مجرد ارتكاب الزنا لحسب . بل قد يجبر الزوجة على اتيان مثله أما معاندة منها لزوجها أو رغبة في محاكاته انتقاماً منه وتشفياً ، لهذا كان لزام علينا في هذه الحالة أن نتشدد في توقيع العقوبة . لذلك أرى أن الاقتراح الخاص بحذف عقوبة الغرامة اقتراح وجيه وأؤيد معالى مكرم باشا في رأيه .

النائب المحترم الأستاذ انطون جرجس أنطون — يحق لنا أن نتساءل بعد أن حذف عقوبة الغرامة ، هل للزوجة أن تقف تنفيذ الحكم كما يجوز للرجل ؟ . وقبل الاجابة على هذا السؤال رأى الرئيس أخذ رأى على اقتراح من النائب المحترم زهير صبرى بزيادة عقوبة الزوج الى سنتين . وعلى اقتراح آخر بالعقاب على الزنى بمنزل الزوجية أو غيره ولكن المجلس قرر رفضهما .

وعرض بعد ذلك اقراحان من النائب المحترم الأستاذ اسماعيل سليمان حمود بحذف عبارتي « غير مرة » و « بامرأة تكون قد أعدتها لذلك » ويحذف عقوبة

الغرامة . وبعد مناقشة وجيزة قال الوكيل البرلماني لوزارة الحفافية : توافق الوزارة على هذا التعديل فيصبح نص المادة كما يأتي : لكل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ، وقد وافق المجلس على ذلك .

وقد قضى بأن الزوج يلزم بالتعويض ولو لم تتحقق جميع أركان الجريمة بارتكابه الجنائية في منزل الزوجية ، وقد قررت المحكمة في حكمها أن الدافع بأن لا تعويض لأن الزوج غير معاقب قانونا لارتكابه الزنا خارج منزل الزوجية لا يهض على أساس قانونى صحيح لأن القانون الذى نص فى المادة ١٥١ منه على أن كل فعل ينشأ عنه ضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض بدون تمييز بين الأفعال إذا كان معاقباً عليها بمقتضى قانون العقوبات أو غير ذلك . فالفعل المنافى للفضائل والآداب والذى ينشأ عنه ضرر للغير هو أساس التعويضات ولو لم ينص عليه قانون العقوبات لأن القانون الجنائى لم يتناول كل الأفعال المنافية للفضائل إنما عنى بمعاقبة الأفعال التى تمس النظام العام وتخل بالأمن وتقوض دعائم الاجتماع ولو قيل بغير هذا لكان من المتعذر الحكم بأى تعويض نظير الأفعال المدنية المخضة التى لا تندرج تحت نصوص قانون العقوبات مثل الفسق أو التدليس المدنى أو عدم الوفاء بالتعهدات وهى نتيجة لا تتفق مع نصوص القانون المدنى ولا تستقيم مع مبادئ العدالة لذلك يلزم الزوج بالتعويض لزوجته بسبب انفصاله بأمرأة أخرى غير شريفة حتى مع عدم قيام جنحة الزنا وبالرغم من صدور حكم الطلاق .

شريك الزوجة

هو الشخص الذى زنى بها ، وبعض الشراح يعده فاعلا أصليا لا شريكا لأنه قام بحجزه من الأفعال المكونة للجريمة ، ولكن الأرجح اعتباره شريكا ، لأن الجريمة الأصلية هى انتهاك حرمة عقد الزواج ، وهذا لا يكون إلا من جانب الزوجة . وقد عرف القانون الفاعل الأصلى والشريك فى الجريمة فى المادتين ٣٩ و ٤٠ بما يفهم منه أن الفاعل الأصلى هو الذى تدخل أعماله فى تكوين الجريمة وتركيبها

على حين تكون أفعال الشريك أفعالا ثانوية ولا توصل مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولا تدخل ضمن أركانها . ويرجع في تمييز الأفعال المكونة للجريمة من الأفعال الثانوية إلى القواعد التي تميز بها الأفعال التنفيذية من الأفعال التحضيرية في الشروع ، فيعد فاعلا أصليا من ارتكب فعلا تنفيذيا ويعد شريكا من ارتكب فعلا تحضيريا . ولم يفرق القانون بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في العقوبة حيث نص المادة في ١٤ على أن من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها . ولكن للتمييز بين الفاعل الأصلي وبين الشريك في الجريمة مع ذلك أهمية كبيرة . ففي بعض الاحوال تختلف عقوبة الشريك عن عقوبة الفاعل الأصلي بنص في القانون . كما أن الصفة القانونية لبعض الجرائم تتغير حسب اعتبار المشتركين فيها مع الفاعل الأصلي شركاء أو فاعلين أصليين . ثم ان الظروف الشخصية المشددة الخاصة بفاعل أصلي لا تسرى على غيره من الفاعلين الأصليين معه في الجريمة ولكنها تسرى على الشركاء إذا كانوا يعلمون بها .

وفي جريمة الحياة الزوجية فانه لا عقاب على الشريك إلا إذا وجدت الجريمة الأصلية ، فإذا لم يحصل وطء فلا جريمة ولا عقاب . ولا بد من توفر سوء القصد عند الشريك ، بأن يقدم على الزنا وهو عالم أن المرأة متزوجة ، فإذا جهل ذلك فلا عقاب عليه . وعلى النيابة العمومية إثبات هذا العلم ، ولا يكفي أن يكون الشريك قد فرط في تقصى هذه الحقيقة . وقد أخذت بذلك طائفة من الأحكام المصرية قررت أنه إذا لم يثبت أن الشريك كان يعلم بأن المرأة متزوجة فلا عقاب عليه . ولكن محكمة النقض المصرية خالفت هذا المبدأ في حكم لما أصدرته في سنة ١٩١٠ قررت فيه أن واجب النيابة ينحصر في إثبات أن المرأة متزوجة ، وليس عليها أن تثبت علم الزاني بأنها كذلك ، إذ أن عليه بكونها متزوجة أمر مفروض ، فإذا أهمل في البحث فيعتبر أنه قصد ارتكاب الزنا حتى لو كانت المرأة متزوجة ، ولا يعني من العقاب إلا إذا أثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك ولو استقصى عنه .

وجريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها ، فلا

وز حاكمته إلا بناء على شكوى الزوج ، ولا يجوز التبليغ ضده وحده . وإذا نطت الدعوى بالنسبة للزوجة لسبب من الأسباب القانونية ، كما لو توفيت زوجة أثناء المحاكمة فإن الدعوى العمومية تسقط عند ذلك عنها وعن شريكها . ذلك إذا توفى الزوج بعد رفع الدعوى العمومية وقبل صدور حكم نهائي . وقد أيدت ذلك محكمة البان في حكم لها وقررت منه أنه خلافا للقاعدة العامة ، سقط دعوى الزنا بالنسبة للشريك بوقاة الزانية قبل صدور الحكم في الدعوى ، أنه لا يجوز أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية ، فيحرم بوقاتها من احتمال قوط الدعوى بعفو الزوج عنها .

وإذا ثبت على الزوج أنه كان يزي في منزل الزوجية ، سقطت محاكمة الزوجة سقطت محاكمة الشريك معها . كما أن تنازل الزوج عن الشكوى وإيقافه تنفيذ الحكم إلى الزوجة يستفيد منه الشريك .

وقد قضى بأنه لما كانت جريمة الشريك مرتبطة بجريمة الزوجة فلا تجوز ناكته إلا بناء على شكوى الزوج .

وفي حكم آخر قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تتوفر بها أركان جريمة الزنا وامتنع رفع الدعوى العمومية على الزوجة بسبب تطبيقها يجب أن يستفيد الشريك من ذلك فلا تصح معاقبته بعدئذ حتى ولا بتهمة أنه دخل نزلا بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وإذا أوقف الزوج دعوى الزنا ضد زوجته قبل الحكم ، استفاد الشريك من ذلك حتماً ، لأن الحكم عليه يكون هدما لقرينة البراءة التي اكتسبتها الزوجة العفو عنها . وأن الشريك يستفيد من تنازل الزوج عن محاكمة زوجته للزانية أنه إذا صالح الزوج زوجته وطلب عدم محاكمتها بعد أن رفعت الدعوى استفاد شريك من هذا الصلح لكي يتحقق المقصود وهو صون كرامة العائلة .

وقد أيد ذلك حكم لمحكمة أسيوط الجزئية في سنة ١٩١٠م قررت فيه أنه لا يمكن محاكمة شريك بعدم قبول الزوج التبليغ أو عدم قبوله محاكمتها ، لأن السعى في الإثبات على

الزاني يستلزم الاثبات على الزوجة الزانية ، ويحجر إلى فضيحتها بغير إذن زوجها صاحب الحق . ولا تتأثر الهيئة الاجتماعية بذلك لأن منع الزوج لمحاكمة زوجته يقوم دليلا على عدم وجود أدلة على تهمة الزنا .

ولكن ذلك مشروط بأنه لا يكون المحكم فيه أصبح نهائيا فإذا أصبح المحكم نهائيا لا يمكن أن يستفيد الزاني من إيقاف الزوج المحكم النهائي على زوجته لأن الاثبات قد تم والأدلة توفرت على المتهم قبل العفو والابقاف . ولا يكفي الهيئة الاجتماعية بالنسبة للزاني رضا الزوج بمعاشرة امرأته . ومتى صار حكم العقوبة في جريمة الزنا نهائيا بالنسبة للمرأة فلا يكون استعمال الزوج حق العفو صيدا لالغاء حكم العقوبة في الاستئناف بالنسبة للشريك .

شريك الزوج :

لم ينص القانون على عقاب خيلة الزوج الزاني كما نص في المادة على عقاب شريك المرأة الزانية ، ولكن المحاكم الفرنسية طبقت قواعد الاشتراك العامة في هذه الحالة ، وعاقبتها على أنها شريك للزوج في جريمته . ولا يمنع من هذا أن تكون الشريك نفسها متزوجة ، وأن يمانع زوجها في رفع الدعوى عليها ، أو يرفض التبليغ عنها . وللمحاكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا المبدأ وقررت عقاب الشريك بالمواد ٢٧٧ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات ولكن جازوا لا يوافق على جواز محاكمة الشريك في هذه الحالة لعدم النص .

أدلة الزنا

وتطبق قواعد الاثبات العامة فيما يتعلق بجريمة الزنا ، فيجوز اثبات زنا الزوجة بكافة طرق الاثبات القانونية وكذلك يجوز اثبات زنا الزوج وشريكه بكافة الطرق القانونية العادية المتبعة في جميع الجرائم على وجه العموم . ولم يستثن القانون من القواعد العامة سوى حالة شريك الزوجة الزانية . فنص في المادة ٢٧٦ على أن الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا (أي المتهم بالاشتراك في الزنا كما هو ظاهر من النقص الفرنسي للمادة Contre le Prévenu de Complicité هي

القبض عليه حين تلبسه بالفعل ، أو اعترافه ، أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى مكتوبة منه ، أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم . والمادة ٣٣٨ الفرنسية لا تقبل من الأدلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاتب أو أوراق أخرى صادرة عنه . أما الشارع المصري فزاد الدليلين الآخرين بناء على طلب مجلس شورى القوانين ،

وعبارة القبض عليه حين تلبسه بالفعل ، غير مطابقة للمعنى المقصود ، إذ المراد مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه ، وهذا ما يستفاد من النص الفرنسي . وقد أراد الشارع بحصر الأدلة التي تقبل على الشريك تضيق دائرة الإثبات بالنسبة له ، فلا تقبل عليه سوى الأدلة التي نص عليها القانون ، ولو اقتنع القاضي بغيرها . فإذا انعدمت هذه الأدلة وجب الحكم ببراءته . ونتيجة هذا التضيق أنه يجوز في بعض الأحوال الحكم على الزوجة الزانية التي يثبت زناها بشهادة الشهود أو بقرائن الأحوال ، مع تبرئة شريكها لانعدام الدليل الذي يقبل ضده . وقضى بأنه ليس لقاضي الموضوع أن يتعبد بأدلة في تكوين اعتقاده اللهم إلا في المواد التي حدد القانون أدلتها كأنزنا . ولذلك فقد قضت محكمة النقض بأنه لا يمكن أن تصلح الصور الفوتوغرافية لاستفاد منها كدليل لارتكاب جريمة الزنا ، لأن القانون تشدد بحق - كما تشددت الشريعة الفراه وغيرها من الشرائع - في أدلة الزنا فلم تقبل من الحجج سوى القبض على المتهم متلبسا بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتب أو أوراق أخرى منه . ولا يمكن قياس الصور الفوتوغرافية على المكاتب والأوراق ، لأنه أشرط في هذه المكاتب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

وتذكر فيما يلي بعض التفصيل للأدلة التي أوردها المادة .

التلبس

لا يشترط في حالة التلبس أن يشاهد الشريك وقت ارتكاب الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه بمرحلة يسيرة ، كما تقضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنائيات ، بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً

في أن الجريمة قد ارتكبت .

وقد قضى بناء على ذلك بأنه يجوز اثبات حالة التلبس بجميع الأدلة القانونية .
فاذا أخرج المتهم امرأة متزوجة من منزل زوجها واسكنها حجرة في منزل شخص
آخر حيث أقام معها ليلة كاملة ثم تردد عليها مراراً يحكم بأن هذه الوقائع الثابتة
بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا .

ولا يشترط أن يضبط الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة رجال الضبطية القضائية .
بل يكفي أن يشاهده أى إنسان . ويجوز اثبات حالة التلبس بكافة الطرق أن الزنا
ومنها شهادة الشهود .

وتكون حالة التلبس دليلاً قاطعاً على الشريك إذا ضبط وهو يرتكب الجريمة
فعلاً ، أما إذا ضبط وهو في غير هذه الحالة جاز له أن يثبت بكافة الطرق أن الزنا
لم يقع فعلاً .

الاعتراف

الاعتراف يراد به اعتراف الشريك نفسه ، أما اعتراف المرأة على نفسها وعلى
شريكها فلا يقبل حجة على الشريك .

المكاتب

يراد بالمكاتب والأوراق الخطابات المحررة بخط الشريك وسائر المحررات الأخرى
ولا يشترط أن تتضمن هذه الخطابات بياناً صريحاً بوقوع جريمة الزنا ، بل يكفي
أن يكون فيها ما يدل على ذلك ، وعلى كل حال فالأمر متروك لتقدير المحكمة .

المحل المخصص للحريم

وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم لا يخرج عن كونه قرينة
قانونية ، ولكنها غير قاطعة ، فيجوز للنهم أن يثبت مع ذلك بكافة الطرق أنه
لم يرتكب جريمة الزنا . وقد حكم بأن وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في
البيت الذى تسكنه الزوجة ليس دليلاً على الجريمة ، متى ثبت أن الزوجة لا تسكن
مع زوجها ، وأن البيت الذى تعيش فيه هو محل إقامتها المخصوص .

وقضى بأن القانون إنما أراد بجالة التلبس التي أشار إليها في المادة ٢٧٦ أن يشاهد الشربك والزوجة المزني بها في ظروف لا تترك للشك مجالاً في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً. فتم بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الأمر لا يبدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاضي الموضوع، ولا حاجة للرقابة عليه فيه. خصوصا إذا لوحظ أن القانون يجعل وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصوص للحريم دليلا على الزنا في الجريمة الثامنة لا مجرد الشروع.

وقضى بأن قصد الشارع بمنزل المسلم إنما هو منزل الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته فلاحظ عادات المسلمين في منع غير ذى الرحم المحرم من المحل المخصص للحريم فإذا كانت الزوجة غضيبي مع زوجها ومقيمة في منزل خاص لا يساكنها فيه الزوج ولم يكن معها فيه ولم يتفق عليها ولم يعاشرها فيه معاشرة الأزواج لاقامته بمنزل آخر تكون إذا بمنزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله. فوجود أجنبي في منزلها لا يكون دليلا مستوفيا لشروط المادة ٢٧٦ ولا يمكن التوسع في فهم ما أراده الشارع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بأن يجعل في حكمه منزل مسلمة لأن ذلك محظور في مسائل الجرائم.

وقضى بأن وجود رجل أجنبي في دورة المياه من الشقة بسكن شخص مسلم متزوج ووجود زوجة هذا الأخير في الشقة وعدم وجود ثالث معهما وعدم المبرر لوجود ذلك الشخص، يكفي لتكوين القرينة القانونية المقررة في المادة ٢٧٦ وهي وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان الثابت بالحكم أن المحكمة تبينت من شهادة الشهود أن زوج المتهم — وهو مسلم — حضر لمنزله في منتصف الساعة العاشرة ليلا ولما قرع الباب فتحته زوجته وهي مضطربة مرتبكة. وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت إليه أن يعود للسوق لأن يستحضر لها حلوى فأهلها قليلا ولكنها ألحقت عليه في

هذا الطلب فاعتذر ، فعادت وطلبت منه أن يستحضر لها حاجات أخرى فاشتبه في أمرها . ودخل غرفة النوم فوجد فيها المتهم مخفياً تحت السرير ، وكان غالماً حذاه . وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلباب النوم ، فالتفت المحكمة من هذه الحالة التي ثبتت لديها دليلاً على الزنا وحكمت على الزوجة وشريكها بالعقاب باعتبارهما متلبسا بجريمة الزنا . فهي على حق فيما ذهب إليه من أن وجود المتهم في المحل المخصص للحريم من منزل الزوج المسلم دليل من الأدلة التي نصت المادة ٢٧٦ على صلاحيته وحده حجة على الشريك المتهم بالزنا .

ولكن قضى بأنه من حيث أن أدلة الزنا المينة في المادة ٢٧٦ قد بينت بيان حصر ولا تقبل القياس . ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فإذا وجدت المنمة نفسها في منزل المتهم فلا يعتبر هذا دليلاً بذاته على ارتكاب الزنا .

عقوبة الزنا

تعاقب الزوجة الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين . لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاء معاشرتها ثم كما كانت (المادة ٢٧٤) وبما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر عليها ، فبالأولى يكون له حق إيقاف محاكمتها في أية حالة كانت عليها الدعوى وقبل صدور حكم نهائي .

وقد حكم بأنه يجب أيضاً إيقاف الدعوى العمومية متى تنازل الزوج عنها ، ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته وعدم معاشرتها .

وقد قضى أن لا يجوز أن يافتح محاكمة زوجة الزانية وترفع النيابة الدعوى العمومية عليها أن يتنازل أمام المحكمة عن محاكمتها ، لأن القانون يجعل هذه الدعوى خاضعة لشكوى الزوج وقد أراد أن يديم له حق التنازل أثناء سير الدعوى مادام أن رفعها في أول الأمر كان بناء على شكواه . وللزوج هذا الحق ولر استبقى لنفسه حق التنازل وصرح بنبته في إبقائه ، لأن القانون استلزم المباشرة بإيقاف التنفيذ يوم أن يصبح الحكم أثباتاً وحالة التنازل قبل صدور حكم في الدعوى .

ولكن حكم أيضا أنه بما أن الزوج يمكنه إيقاف مفعول الحكم الصادر ضد زوجته للزنا برضائه معاشرتها فينتج من ذلك أن له من باب أولى قبل الحكم أن يوقف الدعوى في أية حالة كانت عليها الدعوى بنفس هذه الشروط أي برضائه بمعاشرتها له كما كانت. وأن الشارع لم يخول الزوج حق إيقاف محاكمة الزوجة إلا بحفاظة سمعتها وشرفها وحرصا علىقاء الصفاء بينهما . لذلك علق الشارع هذا الحق الذي للزوج على قبوله معاشرة زوجته . فإذا لم يكن هناك أمل بالمعاشرة وانقرط عقد الزوجية بالطلاق فقد الزوج هذا الحق وأصبح عديم التأثير على سير الدعوى والمحاكمة ولكن إذا كان الزوج بعد الطلاق ليس له أن يشكو ويحرك الدعوى العمومية إلا أنه إذا شكى قبل الطلاق فشكواه هذه تحرك الدعوى العمومية ولا يعود بعد ذلك سبيل لإيقافها وعرقلة سيرها فلا يملك مساعدة زوجته بعد الطلاق .

وإذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجته وقبل معاشرتها ، فلا يجوز له أن يرجع في تنازله هذا ويطلب محاكمتها من جديد ، لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه . وقد قضى بأن من المتفق عليه أن للزوج الحق المطلق في التنازل عن محاكمة زوجته في دعوى الزنا قبل رفع الدعوى العمومية عليها . وهذا التنازل بمجرد صدوره منه يكون نهائيا وموجبا لسقوط الدعوى العمومية بصفة قطعية . فلا يملك الزوج الرجوع فيه لأنه يعتبر اقرارا نهائيا بعدم وقوع جريمة الزنا من المتهمين بها ، ويترتب عليه حق مكتسب للزوجة ولشريكها في عدم محاكمتها . ويستفيد الشريك من هذا التنازل تحقيقا للحكمة التي حدث بالمرشح الى منح الحق للزوج .

ولكن قضى بأنه لا يوجد مانع يمنع الزوج من التنازل عن دعوى الزنا مع اصراره على رفع دعوى التعويض لأن ذلك من حقوقه الشخصية ، وإذا كان له أن يطلب من المحاكم أن تقضى له في هذه الحالة على غريمه بالتعويض الذي يستحقه ، فليس ثمة ما يمنع من الاتفاق معه بالطرق الودية وبغير الالتجاء إلى المحاكم لتقدير التعويض الذي يراه مناسبا لما ناله من الضرر . والسند الذي يأخذه التعويض

هو سند مبني على سبب مشروع وليس فيه ما ينافي الآداب بحجة أنه مقابل للسكوت أو التناضي عن جريمة .

وقد قضى بأن طلب الحكم في المحكمة الشرعية على الزوجة بطاعة زوجها سواء قدم من الزوج أو وكيله بصفته في دعوى أصلية أو دفاعاً في دعوى نفقة فانه لا يفيد انه صفح عن زوجته ورضى بأن تعود لمعاشرته ولا ينافي حقه في الاصرار على عقوبتها على الزنا بل ان اظهر ما يفيد ذلك هو أنه يريد اعتقالها في منزله لمراقبتها .

وقضى أنه إذا صفح الزوج عن زوجته وجب الحكم بعدم جواز سماع الدعوى لا الحكم بالبراءة ، لأن البراءة لا تكون إلا إذا كانت هناك محاكمة تفحص فيها الأدلة التي يحتوي عليها التحقيق ، وترى غير موصلة للادانة . وأما هنا فالزوج هو الذي علق سير المحاكمة ولم يعد ثمة محل قط لمناقشة الادلة ووزنها .

وإذا توفى الزوج بعد رفع دعوى الزنا على زوجته الزانية وقبل صدور حكم نهائي في الدعوى ، وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية قياساً على ماسبق . وقد قضى بأن جريمة الزنا ولو أنها من الجرائم العمومية إلا أن لها صفة خصوصية تمتاز بها على الجرائم الأخرى . فان القانون يقضى بأنه في حالة تنازل الزوج عن الاستمرار في الدعوى ضد زوجته تسقط الدعوى العمومية وذلك لمصلحة أفراد العائلة وخشية التشهير بسمعة الزوجة . وإذا توفى الزوج بعد رفع الدعوى ، سواء أكان قبل صدور الحكم الابتدائي أو بعده ، وجب الحكم بسقوط الدعوى العمومية ، لأن مصلحة الاولاد وبعض أفراد العائلة تقضى بوجود تناسي الجريمة . ولكن حكم بأن القاعدة الأصلية ان صلح المجني عليه لا يترتب عليه الاعفاء من المحاكمة الجنائية وتنفيذ العقاب ، وما نص عليه قانوننا من أن للزوج الحق في ايقاف تنفيذ الحكم الصادر في دعوى الزنا برضائه معاشرته زوجته الزانية إنما له على سبيل الاستثناء فلا يمكن التوسع فيه بالقول أن الرضا بالمعاشرة قبل التبليغ موجب لسقوط حق إقامة الدعوى .

وقد حكم بأن نص المادة ٢٧٣ هام والغرض منه أن الزوج له حق طلب دفع الدعوى متى حصل الزنا والزوجية قائمة ، فحصول الطلاق بعد ذلك لا يسقط هذا الحق . وقصد الشارع من تعليق معاقبة الزانية على رضا زوجها هو احتمال قبول معاشرتها مع علمه بارتكابها الزنا حيث أنه ألصق للناس بها وأقربهم إليها . وقد انتهى هنا هذا الاحتمال بحصول الطلاق من الزوج عقب الزنا وطلبه معاقبتها .

ويعاقب الزاني بالزوجة أيضا بالحبس مدة لا تزيد على سنتين (المادة ٢٧٥) أما الزوج الزاني فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور (المادة ٢٧٧) وتعاقب شريكته طبقا للمادة ٤٤١ ع بنفس هذه العقوبة .

سقوط حق الزوج في الشكوى

تنص المادة ٢٧٣ على أنه إذا زنى الزوج في المسكن الذي يقيم فيه مع زوجته كالملين في المادة ٢٧٧ فلا تسمع دعواه عليها بالزنا . وعلة هذا النص أن الزوج إذا سبق زوجته إلى انتهاك حرمة الزواج ، فقد ضرب لها من نفسه مثالا سيئا ، وحرصها على التهاون في عرضها ، فلا يحق له بعد هذا أن يشكوها إذا هي اقتدت به . ولا يثبت الزنا على الزوج إلا بحكم يقضى عليه فيه بالعقاب ، سواء أكان هذا الحكم قد صدر عليه قبل أن يشكوها أم بعد الشكوى إذا كانت الزوجة قد بلغت عن زناه السابق بعد أن بلغ هو عنها . فإذا سبق رفع الأمر إلى القضاء وحكم ببراءة الزوج ، فلا مح أن تجدد الزوجة الشكوى بسبب الحادثة نفسها ، لأن حكم البراءة يكون له قوة الشيء المحكوم به متى أصبح هائيا . فإذا بلغت الزوجة عن زنا الزوج وجب إيقاف دعواه عليها إلى أن يفصل في دعواها عليه .

الزنا بغير الزوج

وقد جرى البحث فيما إذا كانت الزوجة تنفي من العقاب إذا كانت قد زنت بعلم زوجها ورضاه . وقد تناهت في ذلك أحكام المحاكم الفرنسية ، فيها ما لا يوافق على استطاعت الزوج في التذكير . وإنما يتخذ من رضاه ظروفا مخففا للعقوبة ، ومنها ما يرى عدم جواز عاكة الزوجة في هذه الحالة . وأما الشراح فأكثروا يوافق

على رأى الاول . وأما فى مصر فالحكمة الموسكى الجزئية حكم قضت فيه بأن
للعقاب على المرأة الزانية إذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها ورضاه ، ولو شكها
فيا بعد . وقد جله فى هذا الحكم أنه إذا تبين أن الزوجة ارتكبت الزنا بعلم زوجها
ورضاه وأنه بلغ ضدما لامن باب الغيرة على عرضه أو الاهتمام بشرفه بل انتقاما
منها لامتناعها خلافا للعادة من اعطائه ما طلبه من التقود ، ولوحظ أن مفهوم
المادتين ٢٨٩ و ٢٩٠ من قانون العقوبات يقضى بأن جنحة الزنا لا تعتبر فى الحقيقة
إلا فى حق الزوج المثلوم شرفه كانت النتيجة المقبولة عقلا وعدلا أنه ليعقاب على
هذه التهمة مادامت حاصلة بتواطؤ الزوج .

أما الزوج الزانى فلا يجوز له أن يدفع شكوى الزوجة بأنها قد سبقته إلى الزنا ،
وبأن ذلك يسقط حقها فى التبليغ قياسا على المادة ٢٧٣ .

ولكن قضى أنه فى حالة ارتكاب الزوج لجريمة الزنا المنصوص عنه بالمادة ٢٧٧
يكون لمساحة الزوجة وتنازلها عن طلب محاكمة زوجها نفس الأثر المنصوص عنه
بالمادة ٢٣٥ عقوبات فى حالة ما إذا كانت الزوجة هى التى ارتكبت الجريمة فإذا
سأحت الزوجة زوجها الزانى حسب ما هو وارد فى المادة ٢٧٧ وجب إيقاف
اجراءات المحاكمة والحكم ببراءته .

المكتبة الجنسية تصدر كاعداد شهرية ممتازة من مجلة المجلات فى أول كل شهر
العدد ٦٩٦ فى ٣ مايو سنة ١٩٤٧ لصاحبها ومحررها الأستاذ فائق الجهرى المحامى
الادارة : ٦ شارع سكاكى باشا مصر تليفون ٤٤١١٠

الفصل السادس

الفعل القاضح العلني

تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات على أن كل من فعل علانية فعلاً قاضحاً علناً بالحياة يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

وليس الغرض من هذه المادة معاقبة الفعل المخلل بالآداب لذاته ، فقد يكون هذا الفعل مباحاً ولا عقاب عليه ، كباشرة الزوج زوجته ، وإنما الغرض صيانة الجمهور من أن يقع نظره على فعل مغاير للآداب العامة ، تقتضي الأخلاق والحياة العام التستر عند ارتكابه ، سواء أكان الفعل في ذاته مشروعاً أم غير مشروع ، معاقباً عليه أم غير معاقب عليه .

ولما كان الحياة العام أمراً اعتبارياً يختلف باختلاف الأوساط ودرجة الحضارة كان للقاضي أن يبحث في كل حالة بحسب ظروفها وملابساتها ليحكم بما إذا كان الفعل المنسوب إلى المتهم يصح أن يعد في الظروف والأوساط التي وقع فيها أمراً مغايراً للحياة أم لا .

أركان الجريمة

الجريمة "تتكون من الفعل المخلل بالحياة" ثلاثة أركان :

أولاً : - فعل مادي مخلل بالحياة .

ثانياً : - وتتميز ذات الفعل في "علانية"

الثالث : - تعدياً للجاني .

١ - الفعل المنادي

لا تقوم الجريمة إلا على فوس مادي يقع من الجاني ويسكور مغايراً للحياة . أيأ كان نوع ذات الفعل من ردد وصفت محسنة انتقض لفعل القاضح بأنه الفعل المخلل بالحياة

الذى يחדش لدى الجنى عليه حياء العين والاذن .

ويدخل فى الفعل المادى الاشارات المغيرة للحياء ، ولكن لا يدخل فيه مجرد الأقوال والألفاظ مهما كانت بذية ، بل يجب أن يتعدى الفعل القاضح حد الكلام ويقترب بفعل مادى .

ولا يدخل فيه كذلك المحررات ولا الرسوم ولا المناظر المخلة بالآداب العامة بل تعد هذه كلها جرائم من نوع آخر يعاقب عليه القانون بالمادة ١٧١ فى باب الجرائم التى تقع بواسطة الصحف وغيرها . وقد نصت المادتان ١٧١ و ١٧٨ على عقاب من يهتك حرمة العادات أو حسن الأخلاق بالقول أو الصياح أو الكتابة الخ . بالحبس إلى سنة وغرامة تتراوح بين ٢٠ جنيه و مائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وقد يكون الفعل القاضح واقعاً على شخص معين ، فإذا لم يكن داخلاً فى صورة من صور الجرائم الأخرى التى يعاقب عليها القانون ، كالاغتصاب أو الزنا ولم يبلغ من الفحش الحد الذى يوجب اعتباره ذلك عرض . وجبت معاقبته بالمادة ٢٧٨ إذا وقع فى العلانية ، كما تر فى شخص امرأة علناً على غير إرادتها ، أو ضمها إلى صدره ، أو وضع يده على خصرها .

وقد يكون الفعل واقعاً على شخص معين ، ولكن لا يعاقب عليه القانون فى ذاته ، لحصوله برضا الطرفين فى الأحوال التى يرفع فيها الرضا المسئولية الجنائية ، أو كإفشاء سر . كإفشاء الزوج زوجه ، ومع ذلك يعاقب عليه بمقتضى المادة ٧٨ إذا ارتكب .

وقد لا يكون الفعل واقعاً على شخص معين ، ولكنه يخل بالحياء العام لاوتكابه فى العلانية ، كمن يكشف سوته فى الطريق ، أو يثوى عارى الجسم بين الناس . على أن من هذه الأفعال ما قد يعتبر مخالفة بسيطة ويعاقب عليه بالمادة ٣٨٥ مقترنة أولى عقوبات . ونصها كالآتى :

« يجازى من ارتكب لا تنجاء زحياً « مررد أو بالحس مدة لا تزيد عن الأسبوع .

أولاً - من اعتقل في المن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجه في طريق عمومي وهو بهذه الحالة .

ثانياً - من وجد بحالة سكر بين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .

ثالثاً - من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يحرص المارين على الفسق بإشارات أو أقوال . فإن كان المخرض المذكور لم يبلغ اثني عشرة سنة كاملة يجازى أبواه بالعقوبات المقررة في المادة المذكورة .

وقد قضت محكمة النقض في ٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بأن القانون يعاقب على كل فعل فاضح يخل بالحياء . وتقدير الأفعال التي من هذا القبيل يختلف باختلاف الأوساط والبيئات واستعداد عاطفة الحياء عند أهلها للتأثير . ويعتبر فعلاً يخل بالحياء قيام المرأة الراقصة في محل عمومي بالرقص الخليع وتعرض الراقصة نفسها للأفكار بدون مقتضى بما تأتيه من الحركات البدنية التي تثير فكرة التمازج الجنسي ولو عند بعض الحاضرين كترقيص البطن بشكل خاص مما يجرح شعور الحياء على وجه العموم ، وهذا الفعل يقع تحت نص المادة ٢٧٨ والمواد ١٥ مكررة و ٢٧ و ٣٩ مكررة من لائحة المحلات العمومية .

وقد نصت المواد التي أشار إليها هذا الحكم على ما يأتي :

م ١٥ - مكررة أولى (مضافة بقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٢٢) تمنع في المحلات العمومية جميع الملاهي والمناظر المغيرة لحسن الأخلاق وكذلك الاجتماعات المنافية للأداب أو الأمن العام . وإذا وقعت مخالفة لأحكام هذه المادة فإنه يجوز عند اللزوم أن يتولى أحد ضباط البوليس إخلاء المحل وإقفاله قبل الميعاد المقرر قانوناً ومحرر محضر بوقائع الحادثة . وأحكام هذه المادة لا تمنع الأشخاص الساكنين في المحلات العمومية أو المسافرين النازلين في المحلات المعدة لإيواء الجمهور كالفنادق والنزل (البنسيونات) الخ من الدخول فيها والخروج منها .

م ٢٧ - (معدلة بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٠) كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش . وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى فيه

ظرف سنة يعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . . .

م ٢٩ - (مكررة مضافة بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢) - إذا وقعت مخالفة لأحكام المادة ١٥ (مكررة) جاز للقاضي عند توقيع العقاب الحكم باقتال المحل لمدة لا تتجاوز ستة شهور .

٢ - العلانية

العلانية هي الركن المميز لهذه الجريمة ، إذ ليس الفعل في ذاته هو الذي يعاقب عليه القانون كما تقدم ، بل ما يترتب عليه من الاخلال بالحياء العام . فاذا كان الفعل معاقبا عليه لذاته لدخوله في حكم مادة من المواد الأخرى ، فلا مانع من محاكمة الشخص بمقتضى مادة الفعل الفاضح والمادة الأخرى ، مع تطبيق المادة ٣٢ فقرة أولى ، والحكم بالعقوبة الأشد . حيث يقرر أنه إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

ويعتبر الفعل الفاضح علنيا متى رآه أو أمكن أن يراه أناس يمكن أن يחדش هذا الفعل حياءهم أو احساسهم الأدبي . والعلانية المقصودة في هذه المادة هي العلانية بكل أنواعها ، سواء أكافت ناتجة عن المكان الذي ارتكب فيه الفعل ، أم عن الظروف التي أحاطت به وقت ارتكابه .

ولا يشترط وقوع أعين الناس فعلا على العمل المخل بالحياء ، بل يكفي أن يكون من الممكن رؤيته ولو بمحض المصادفة ، فيعاقب بمقتضى المادة ٢٧٨ كل من عرض نفسه لأنظار الناس أثناء ارتكابه فعلا مغايرا للآداب ، سواء أوقع منه ذلك في مكان عمومي أم في مكان خصوصي ، متى كان في استطاعة الجمهور أن يطلع على مايقع فيه .

على أن لصفة المكان أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه الجريمة ، ولذلك يحسن التمييز بين الفعل الفاضح الذي يرتكب في مكان عمومي ، والفعل الفاضح الذي يرتكب علنا في مكان خصوصي .

(١) الفعل القاضح الذي يرتب في مكان عمومي

توفر العلانية في الفعل القاضح متى ارتكب في مكان عمومي ولو لم يره أحد في الواقع إذ يكفي في هذه الحالة احتمال رؤيته ، لأن العلانية مفترضة في المكان العمومي في كل الأحوال . والمكان العمومي هو المكان المفتوح للجمهور ، أو الذي يمكن أن يدخله الجمهور مجانا أو مقابل أجر أو بشروط معينة ، ويستوى في ذلك أن يكون المكان عموميا بطبيعته أو بالتخصيص أو بالمصادفة .

فما يتعلق بالأماكن العمومية بطبيعتها ، كالأطرق العمومية والسكك الزراعية والميادين والمنزهات العامة ، تكون العلانية مسندة من طبيعة المكان ، فن يرتكب فعلاً فاضحاً في مكان من هذا القبيل يعد مرتكباً له علناً ، ويعاقب بالمادة ٢٧٨ ولولم يره أحد بالفعل ، بل ولو ارتكبه في الظلام أو اتجى ناحية من جوانب الطريق لينتهي فيها أثناء ارتكابه .

ويعطى حكم الأماكن العمومية بضميتها الأماكن الواقعة على جواب الطرق العمومية المبرضة لانظار الجمهور ولو لم تكن هي في ذاتها أماكن عمومية ، كالسائقين ، والحدائق ، والحقول المكشوفة المجاورة للطريق العمومي . فمن يرتكب في أحد هذه الأماكن فعلاً فاضحاً عد مرتكباً له علناً ، متى كان في استطاعة من يمر بالطريق العام مشاهدته .

وأما الأماكن العمومية بالتخصيص ، وهي التي يسمح للجمهور بدخولها في
أوقات معينة ، وبشروط معينة ، إما أو مقابل أجر ، كالمسارح والمساجد ،
وكهـكـائس ، والمحـكـاب العمومية . والقـهـاوـى وجلسات المحاكم ، ودواوين
الحكومات ، أجزائها التي يباح للجمهور دخولها بلا استئذان . . . الخ .
فعمومية في . . . وقت التي تكون فيها مفتوحة للجمهور . فإذا ارتكب شخص فيها
فعلا ماضيا في ذلك الوقت عد ارتكبا له علنا ، سواء أراه أحدا أم لم يره . أما في
غير هذه الأوقات فلا يعتبر المكان عموميا ، لكن يكون الفعل القاضج الذي
ارتكب فيه تنظيرا متى أسكن أن يراه أحد الناس بسبب عدم احتياط الماء .

يمكن احتمال دخول أحد التماس وإطلاعه على الفعل ، ولو كان هذا احتمالاً قاصراً على طائفة معينة من الأفراد فمن لهم حق الدخول دون سواهم .
وأما الأماكن العمومية بالمصادقة ، وهي التي تكون بحكم الأصل خصوصية وقاصرة على أفراد أو طوائف معينة ، ولكنها تكتسب العلانية من وجود عدد من أفراد الجمهور فيها بطريق المصادقة والاتفاق ، كالمدارس والسجون والثوادي ، فهذه تكون العلانية متوفرة فيها حتماً في وقت اجتماع الجمهور ، فإذا ارتكب فيها فعل قاضح في هذا الظرف فهو بلا شك ملحق ولو لم يره أحد ، لأن صفة المكان تغلب في هذه الحالة . ولكن العلانية لا تقتصر في الفعل للقاضح على هذه الحالة ، بل تعتبر متوفرة ولو لم يوجد ذلك الجمهور ، حتى رأى الفعل أحد من نفس أصحاب المكان أو كان من المستطاع رؤيته بسبب عدم أحياء العامل . وقد حكم بأن الفعل المخل بالحياء إذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق على المادة ٢٧٨ باعتبار أنه فعل قاضح عني ، وذلك إذا شاهده عدة أشخاص . أو كان يمكنهم مشاهدته إذا كانوا مستيقظين . وقد جاء أن مالك شخص ضوه لآخر في أمر في حد ذاته قاضح ومخل بالحياء وبالآداب وإذا ارتفع من سجن على سجون آخر وهما راقدان في اودة به عشرة مسجونين ، فإن السجن في حد ذاته محل عمومي لانه إذا كان خاضعاً لشروط مخصوصة خاصة بإدارته ونظامه ، وضبط المحبوسين به فإنه أيضاً معد لدخول وخروج كثير من الموظفين ويدخله بعض الناس للزيارة . وشرط الدخول في الدخول لا يمنع عفت العمومية أو صرفها .
فوجود سرية سجن من رتبته لا يمنع عمومية المصادقة كالمادة ١٠٨ من قانون العقوبات .
به من أمور تخل بالحياء وتؤذي . ويستوى أيضاً نوم الأشخاص في سجونهم في العلانية تعتبر بصفة المخل وبأماكن الموجودين فيه رؤية ما يعمل به .

وجاء في قرار آخر لقاضي الإحالة في سنة ١٩٠٨ أن تتعارض مع أن علانية الفعل القاضح يوجد في عاليتين : الأولى — أن يرتكب الفعل في محرم عمومي والثانية أن تكون في محل خصوصي ليس بحالة يمكن لسوء استخدامها .

يعتبر ملحقاً بالمحلات العمومية ، ولكن يلزم تقدير الظروف التي تقتضيه بالفعل الفاضح المرتكب فيه لمعرفة ما إذا كان ذلك الفعل حصل علانية من عدمه وقد توسع الشراح واعتبروا أن الفعل يحصل علناً إذا ارتكب في محل أمام جملة أشخاص حضروه عرضاً ، فوجود جملة أشخاص في السجن كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه تجعله علنياً ، ولا فرق بين أن يكون الموجودون مستيقظين أو نائمين وقتها مادام أنه كان يمكنهم رؤية الفعل وقت ارتكابه .

ومن قبيل الأماكن العمومية بالمصادفة العربات العمومية أثناء سيرها في الطريق وعربات الترام ، وعربات السكة الحديدية أثناء سير القطار . فكلها تعتبر أماكن عمومية متى كانت تقل بعض أفراد الجمهور ، وتعتبر العلانية متوفرة فيها بحكم هذه الصفة . ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فيما يتعلق بجمعة الفعل الفاضح ، فإن العلانية تعتبر متوفرة ولو لم يوجد الجمهور ، أو ولو كانت العربة واقفة في موقف العربات أو في المحطات ، مادام في الامكان أن يطلع أحد الناس على ما يقع فيها من الأفعال المخلة بالحياء بسبب مجاورتها للطريق العام ، أو بسبب عدم احتياط الفاعل .

وكذلك الحوانيت والمحازن قد تصبح أمكنة عمومية بالمصادفة إذا اجتمع فيها جمع من الناس ، وعندئذ تتوفر فيها العلانية إطلاقاً ، أي سواء شاهد أحد الفعل أو لم يشاهده . كما أن العلانية فيما يتعلق بالفعل الفاضح قد تتوفر أيضاً متى كان الحانوت أو المخزن يطل على مكان عمومي كطريق ، بحيث يستطيع السائر فيه أن يرى ما يقع في ذلك الحانوت ، أو إذا كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع بداخله بسبب عدم احتياط الفاعل ، ولو لم يكن الحانوت في ذاته مجاوراً للطريق العمومي .

(ب) - الفعل الفاضح في مكان خصوصي

ليست عمومية المكان شرطاً في توفر ركن العلانية في الفعل الفاضح ، بل قد توجد العلانية ولو ارتكب الفعل في مكان خصوصي . كنزل أو غرفة خصوصية أو حانوت الخ ، متى كان في الاستطاعة مشاهدة ما يقع فيه . وهذه الأماكن يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

الأول - أما كى معرضة لنظر الجمهور بحيث يستطيع كل من كان فى الطريق العام أن يشاهد ما يقع فيها .
الثانى - أما كى لا يستطيع من كان خارجا عنها أن يشاهد ما يقع فيها إلا من ممكن خصوصى آخر .

الثالث - أما كى مغلقة لا يستطيع الخارج عنها أن يشاهد ما يجرى فيها .
أما النوع الأول محكمه حكم الأما كى المكشوفة المجاورة للطريق العام ، وتعتبر العلانية فيها متوفرة حتما . فمن يرتكب فعلا قاضيا فى مكان خصوصى ذى نافذة تطل على الطريق العمومى ، بحيث يستطيع كل سائر فى الطريق أن يشاهد ما يجرى فى ذلك المكان ، يعتبر مرتكبا لفعل قاضح على ولو لم يره أحد بالفعل . لكن يشترط أن تكون النافذة مفتوحة ، فإذا كانت مغلقة أو كان على النافذة استار تحجب ما بداخلها عن انظار الجمهور ، فالعلانية منعدمة . ويعتبر الظلام فى هذه الحالة حائلا دون العلانية ، ولو كانت النوافذ مفتوحة ، بشرط أن يكون الظلام حالكا .

أما النوع الثانى فتوفر فيه العلانية إذا ارتكب الفعل القاضح فى جزء من المكان مشترك بين عدة سكان ، كالسلام المشتركة فى منزل تسكنه عدة عائلات ، وكفناء الدار ، والحديقة المشتركة . ويمكن فى هذه الحالة احتمال رؤية الفعل القاضح ، لأن صفة المكان الذى وقع فيه الفعل تجعل ذلك الفعل عرضة لأنظار سائر السكان ومن يحتمل أن يطرق ذلك المكان من الأجانب . وكذلك حكم الفعل القاضح الذى يرتكب فى غرفة ذات نوافذ مفتوحة تطل على السلام أو الحوش أو الحديقة .
يستطيع من كان بأحد هذه المساكن أن يكون مكانا - خصوصى آخر مقابل لهذه النوافذ ، أن يشاهد ما يجرى فى داخل الغرفة .

وقد يعنى السماع فى مثل هذه الأحوال عن المشاهدة ، متى كان كافيا للدلالة على الفعل القاضح ، وكان فيه ما يחדش إحساس السامع .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية سنة ١٩٢٨ أن العلانية فى جريمة الفعل القاضح لا تستلزم نية رؤية الناس للفعل . مجرد احتمال الرؤية أو السماع يكفى

للدلالة على العلانية في الفعل الفاضح إذا أمكن سماع الحركات التي تدل عليه .
وأما النوع الثالث فالأصل فيه عدم توفر العلانية ، لأن إغلاق المكان يحول دون مشاهدة ما يقع فيه ، بشرط أن يكون القائل قد احتاط للاسراع بالاحتياط الكافي حتى لا يستطيع من في الخارج أن يشاهد ما يجري ولو من طريق المصادفة . أما إذا أهمل في ذلك ، كأن يكون قد أغلق الباب ولكنه لم يحكم إقفاله ، فإنه يؤخذ بمقتضى المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات إذا دخل عليه أحد من الخارج وشاهده فله ولو كان دخوله بطريق المصادفة . ولا يرفع عنه المسؤولية أن يكون قد احتاط بعض الاحتياط ، متى تبين أن هذا الاحتياط لم يكن كافياً في تلك الظروف . أما إذا كان قد اتخذ كل الاحتياط اللازم ، فتعتبر العلانية منعدمة ، ولا يسأل الفاعل بعد هذا عن الحوادث الفجائية التي قد يترتب عليها كشف أمره رغم إرادته .

هذا إذا لم يكن الفعل الفاضح يجري داخل الأماكن المعلقة على مرأى من الغير أو بحضرة . أما إذا كان ذلك ، فالحكم يختلف بحسب ما إذا كان الحاضرون قد حضروا بمحض رغبتهم واختيارهم لمشاهدة الفعل الفاضح أو الاشتراك فيه أم لا . ففي الحالة الأولى لا تعتبر العلانية متوفرة مهما كان عدد الحاضرين ؛ لأنهم جميعاً شركاء في الإخلال بالحياء . وأما في الحالة الثانية فتعتبر العلانية متوفرة متى شاهد أحد الحاضرين الفعل الفاضح أو أحس بوقوع فعل مغاير للحياء . ويمكن في هذه الحالة لتوفر العلانية حضور شخص واحد ولو كان صغيراً ؛ متى كان في استطاعته إدراك طبيعة الفعل .

ويأخذ حكم الأماكن الخصوصية المحض الأماكن الخصوصية الملحقة بالأماكن العمومية بالتخصيص ؛ كغرف المداولات في المحاكم . ومكاتب الموظفين في الدواوين ومطابخ المطاعم ؛ والحجر الخاصة بأصحاب القهوى والفنادق أو المراسم والغرف المحجوزة في القهوى والحمامات والمطاعم . غير أنه في هذه الأحوال كلها يكون مجرد احتمال المشاهدة كافياً لتوفر العلانية فيما يقع فيها من الأفعال المخلة بالحياء ؛ ولا تشترط المشاهدة الفعلية ، لأن هذه الأماكن أكثر تمركزاً للانتظار

من الأماكن الخصوصية المحض .

٣ - خطأ الجاني

لم تنفق المحاكم الفرنسية على مبدأ واحد فيما يتعلق بالركن الأدنى لجريمة الفعل الفاضح العلني ، فقد اشترطت محكمة النقض في بعض أحكامها وجوب توفر القصد الجنائي ، بأن يكون الجاني قد قصد الاخلال بالحياء العام ، وفي أحكام أخرى عاقبت على مجرد الخطأ والاهمال وعدم الاحتياط في الاستتار .

وليس الشراح بأكثر اتفاقاً في هذه المسئلة فيرى البعض أن الجريمة يجب أن تتوفر فيها القصد الجنائي وأن يكون موجهاً الى الاخلال بالحياء العام . ويرى البعض الآخر وجوب القصد الجنائي أيضاً ، الا أنه يكفي عنده أن يعتمد مرتكب الفعل الخل بالحياء تعريض نفسه للانظار بغير مقتض ، ولو لم يكن في فعله ما يدل على تعدد الاستهتار بالآداب العامة . ويذهب البعض الثالث الى أبعد من هذا ، ويقول أن الجريمة يكفي فيها الخطأ والاهمال ، ويرى وجوب معاقبة الفاعل ولو ثبت أنه لم يكن يقصد التظاهر بالفحشاء ، ولم يكن يعتقد أن في الاستطاعة رؤيته ، وبذلك تمكن معاقبة مرتكب الفعل الفاضح في مكان خصوصي اذا لم يتخذ الاحتياطات الكافية للاستتار .

والخطأ اقل ما يمكن اشتراطه في هذه الحالة ؛ فاذا انعدم الخطأ أيضاً فلا على العقاب . فمن قام بكل الاحتياطات اللازمة لستر فعله عن انظار الناس ؛ فلا محل لمؤاخذته على افشاء فعله ، اذا كانت أبصار الناس لا تدركه الا من طريق التجسس وحب الاستطلاع

وقد حكم في مصر في سنة ١٩٢٣ بأن القصد الجنائي ليس من الأركان المكونة لجريمة الفعل الفاضح العلني . فلا يعني من العقاب من أقام الدليل على أنه ما كان يعتقد أنه يرى وهو على هذه الحالة . ويكفي أن يكون هناك اهمال أو عدم تبصر أو عدم احتياط من جانب الجاني . وقد ذكرت المحكمة في حكمها ان محكمة النقض الفرنسية كانت تعتبر أولاً أن جريمة الفعل الفاضح العلني من الجرائم المقصودة ،

ثم عدلت ثانية وقررت - وقرر معها الشراح - أن القصد الجائى ليس من الأركان
المكونة لهذه الجريمة وأن الغرض من المادة هو حماية الآداب ومحاربة الرذيلة سواء
أحصلت عن عمد أو كانت نتيجة عدم الحيطة وعدم التبصر . فجرد الاممال يكفي
لتطبيق المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات .

عقاب الجريمة

يعاقب مرتكب الجريمة بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أو بغرامة لا تتجاوز
خمسين جنها .

الانحراف الجنسى

أوفى ما كتب عن الشذوذ الجنسى والأمراض التناسلية والنفسية . لمؤلفه
الدكتور أوجست فوريل وقد ترجمه حضرة الدكتور صبرى جرجس
طبيب مستشفى الأمراض العقلية بالقاهرة . ومن فصوله :

الأمراض النفسية المنعكسة - اللعنة النفسية - البرود التناسلى - الاستمناء
- مرض السوداء - شذوذ العاطفة التناسلية - الصادية والقسوة الجنسية -
الماسوشية والخضوع - العرض التناسلى - عشق الجنس - العشق الجنونى -
الجنون الجنسى - الخمر والمخدرات وتأثيرها على الجنس الخ . الخ .

ثمن النسخة ٥٠ مليا

تطلب من الإدارة ٦ شارع سكاكى باشا مصر

ومن المكاتب الشهيرة

الفصل السابع

الفعل الفاضح غير العلني

تنص المادة ٢٧٩ على أن يعاقب بنفس العقوبة المقررة للفعل الفاضح العلني كل من ارتكب مع امرأة فعلا مخلا بالحياء ولو في غير علانية .

والأصل ألا يعاقب على الفعل الفاضح إلا إذا توفر فيه ركن العلانية ، ولكن الشارع المصري أضاف هذه المادة إلى قانون العقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين بقصد معاقبة كل من يرتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية فالجريمة المنصوص عليها في هذه المادة جريمة قائمة بذاتها ، لا تشترك مع جريمة الفعل الفاضح العلني في شيء ، وإن اشبهتها في الركن المادي من بعض الوجوه .

ويجب لتحديد مدلول هذه المادة ملاحظة عدم تعارض حكمها مع أحكام المواد الأخرى الواردة في هذا الباب . والواقع أن هذه الجريمة أشبه بجريمة هتك العرض منها بجريمة الفعل الفاضح العلني ، لأن الذي أراد الشارع العقاب عليه في الفعل الفاضح العلني إنما هو التظاهر بالفحشاء ، إذ قد يكون الفعل في ذاته مباحا إذا وقع في غير غير علانية كما تقدم ، فإذا انعدمت العلانية أيضا فلا محل للعقاب مطلقا . أما في هذه المادة فالقانون يعاقب على الفعل ذاته ، ولو ارتكب في غير علانية ، فلم يبق إلا أن تعتبر الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ صورة مخففة من جريمة هتك العرض المنصوص عليها في المادتين ٢٦٧ و ٢٦٨ مع تخصيص حكمها بالأفعال المخلة بالآداب التي ترتكب على النساء خاصة ، كما هو ظاهر من صريح نص المادة .

وعلى ذلك ناه يدخل في حكم المادة ٢٧٩ الأفعال المادية التي ترتكب على جسم امرأة ، ولكنها لا تبلغ من الفحش درجة تدخلها في عداد جرائم هتك العرض ،

كتفيل امرأة بغير رضاها ، أو ضمها أو وضع اليد على خصرها الخ .
ويجب أن يدخل أيضا في حكم المادة المذكورة الأفعال التي لا تقع على جسم
المرأة مباشرة ، ولكنها ترتكب في حضورها وتكون منافية للحياء والآداب ،
كالأفعال والإشارات التي تدخل في حكم المادة ٢٧٩ إذا هي ارتكبت علانية . فن
كشف سواته بمحضرة امرأة أو أشار إليها إشارات مخجلة يعاقب بمقتضى المادة ٢٧٩
ولو وقع ذلك منه في غير علانية .

وفي تعليقات الحفانية على هذه المادة أنه يعاقب أيضا بمقتضاها من يدخل في
جزء مخصص للحريم في منزل بقصد إرغام امرأة على وجوده عندها ، ولكن
الاستاذ أحمد أمين بك يرى أن هذا الحكم يجب ألا يؤخذ على إطلاقه ، إذ من
المقرر أن ألفاظ الفحش مجردة عن كل فعل مادي لا يصح أن يعاقب عليها بأحكام
هذا الباب .

وقد قررت محكمة أسوان الجزئية بحكمها الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩١٣ ، أنه
إذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمرا منافيا للآداب . فلا يعتبر
مرتكبا أمرا مخلا بالحياء بالمعنى الوارد في المادة ٢٧٩ ، إذ أن هذه المادة مثل
المادة ٢٧٨ لا تنطبق إلا في حالة ما إذا تعدى الفعل الفاضح حد الكلام واقرن
بفعل مادي .

وكان أخرى بالشارع أن يستعمل كلمة أتى بدلا من كلمة د امرأة . .
على أن لفظ امرأة الوارد بالمادة ٢٧٩ تفظ عام ، فيشمل كل أتى سواء كانت بالغة
أو غير بالغة . ولكن يشترط في حالة الصغيرة أن تكون ممن يدرن طبيعة الفعل ،
حتى يمكن القول بأن الجماني أخل بحياتها ، وإلا فلا عقاب ، مالم يكن الفعل في
ذاته بالغا من الفحش درجة تدخله في عداد جرائمه تلك العرض ، تنطبق المادة ٢٦٨
وقد جرى البحث فيما إذا كان الشارع قد أراد بالمادة ٢٧٩ معاقبة كل فعل مخل بالحياء
يرتكب مع امرأة أو بمحضرتها ولو كان رضاها ؟ يقول الاستاذ أحمد أمين بك أنه
لا يمكن القول بذلك ، وإلا لتعارضت أحكام هذه المادة مع أحكام المواد الأخرى

الواردة في هذا الباب . وعلى ذلك يجب الرجوع هنا إلى التقسيم الذي قرره الشارع فيها يتعلق بجريمة هتك العرض . فإذا كانت المرأة قد بلغت سن الثامنة عشرة أو جلوزتها ، فلا عقاب على الفعل الفاضح الذي يرتكب معها أو في حضرتها إلا إذا كان قد وقع بغير رضاها ، وإذا كانت لم تبلغ الثامنة عشرة وجب العقاب على الفعل في كل الأحوال ، اذ لا عبرة بالرضا مع صغر السن .

وعلى ذلك تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ مكونة من ثلاثة أركان وهي :

١ — فعل مادی غخل بالحياء يقع مع امرأة .

٢ — أن يكون هذا الفعل بغير رضاها .

٣ — القصد الجنائي ، ويعتبر هذا القصد متوفراً متى ارتكب الجاني الفعل علماً بأنه غخل بالحياء .

وقد حكم في مصر بأن هذه الجريمة تتوفر متى صدرت من المتهم اشارة أو حركة أو عمل مادی ما يعتبر مخالفاً للآداب وواقعا على المجنى عليها مباشرة ولا يصل الى درجة اعتباره هتكاً للعرض . وان دخول المتهم الى فراش الزوجة ونومه بجوار المجنى عليها واقترابه منها يكون جريمة الفعل الفاضح مع أنثى . وأن حل لباس امرأة ورفع ملابسها ليلاً وفي الظلمة بدون اكراه يعتبر من الوقائع التي تدخل تحت نص المادة ٢٧٩ ، وانه يشترط في جريمة الفعل الفاضح مع أنثى أن يكون مقصوداً به الاخلال بالحياء العام . فليس ذراع سيدة أثناء سيرها في الطريق قد يكون مقصوداً به التحكك بها إخلالاً بالحياء . وقد يكون حصوله عرضاً ومن غير قصد . فإذا صدر حكم بالادانة ولم يبين الواقعة أو القرينة التي استنتج منها وقوع الفعل بقصد الاخلال بالحياء كان ناقصاً نقصاً جوهرياً موجياً لنقضه .

الفصل الثامن

الاجهاض

نص قانون العقوبات المصرى الصادر فى سنة ١٩٣٧ على الاجهاض فى المواد من ٢٦٠ الى ٢٢٤ وهو يعاقب فيها كل من تدخل فى الاجهاض . الأم إذا رضيت به . ومن يدها عليه أو يجبره لها أو يعاونها فيه سواء كان ذلك برضاها أو بغير رضاها وسواء كان طبييا أو غير طيب . وجريمة الاجهاض فى القانون المصرى جنحة أصلا ولكنها تنقلب إلى جناية إذا كان الاسقاط بضرب أو نحوه من أنواع الإيذاء أو إذا كان المسقط طبييا أو فى حكم طيب .
ولأجل أن تقوم جريمة الاجهاض فانه يجب أن تتوفر ثلاثة شروط . الأول . أن يكون هناك حمل . والثانى استعمال وسيلة تؤدي إلى الاجهاض . والثالث توفر القصد الجنائى بتعمد الاجهاض .

١ — شرط الحمل

يجب أن يكون هناك حمل . فالقانون المصرى لا يعاقب على منع الحمل قبل حدوثه بوصف الدواء أو لبس الكياس أو الحواجز وسائر الوسائل المعتادة لذلك ويترتب على شرط وجود الحمل لأجل قيام جريمة الإجهاض أنه لا توجد أية مسئولية إذا اعتقد الطبيب أن المرأة حامل وحاول أن يجهضها ثم تبين أنها غير حامل . ومسألة الحمل هى مسألة طبية بحيث يترك تقديرها إلى الأطباء .

ولا يفرق القانون المصرى كذلك بين الحمل الحاصل عن علاقة شرعية أو عن علاقة غير شرعية . ولو كان ذلك برضا المرأة أو بغير رضا على الإطلاق . فلا فرق بين زوجة تحمل من زوجها وبين فتاة تحمل سفاحا ولو كانت ضحية التفرير والخداع والوعود الكاذبة بل وضحية اغتصاب اجرامى ولو من شخص من عارمها . فمثل هذه الفتاة تجد نفسها مرغمة بحكم القانون على أن تحمل ثمرة الجريمة

في أحشائها الى أن تم شهورها . وفي ذلك كثير من الاعنات والارهاق بغير حق .
ولكن الثبابة كثيراً ما تصلح من حرج التشريع فلا تقدم الدعوى الى المحكمة في مثل
هذه الأحوال بل تحفظها (لعدم الأهمية) وذلك فضلاً عما للقاضي من سلطة واسعة
في تقدير العقوبة . وطبيعى أنه يستعمل الرأي في هذه الأحوال .

٢ - الفعل المادى

يجب أن يستعمل الجاني وسيلة تؤدي الى الاجهاض أو أن يدل على هذه الوسيلة
بحيث تؤدي الى الاجهاض .

ولم يعرف القانون المصرى الاجهاض شأنه في ذلك شأن القانون الفرنسى .
ولذلك يجب أن تعطى كلمة الاجهاض المعنى الذى اصطلح عليه علماء القانون والقضاء
وهو الاخراج العمدى لمتصلات الحمل قبل الأوان .

ولاعبرة بالوسيلة التى تستخدم لهذا الاخراج . وقد نصت المادة ٢٦٢ على
الدواء، ثم أعقبت ذلك بكلمة ، وسيلة، وهى كلمة واسعة الدلالة تشمل كل
ما يمكن أن يجرى لفرض الاجهاض سواء وقع ذلك على الجسم عموماً أو على
أعضاء التناسل نفسها من تدليك أو حمامات ساخنة أو ادخال مادة أو شيء ما في
الرحم . وكلمة وسيلة لا تقتصر على الوسائل المادية بل تشمل أيضاً الوسائل النفسية.
فمن يجهض امرأة بالتأثير النفساني يعد مرتكباً لجريمة الاجهاض مادامت هذه
الوسيلة تؤدي الى الاجهاض .

ولا يشترط أن يقدم الجاني الدواء اندى يؤدي الى الاجهاض بنفسه أو أن
يجرى وسيلة الاجهاض هو ذاته . بل يكفي أن يدل على الدواء أو على الوسيلة .
فالطبيب الذى يعطى تذكرة دواء مجهض أو يصف التدليك أو الحمامات الساخنة
يعتبر مرتكباً لجريمة الاجهاض .

ولكن يجب أن يؤدي الدواء أو الوسيلة في تمام الاجهاض وذلك بصريح نص
المادة ٢٦٤ التى تقرر أن لاعقاب على الشروع في الاسقاط . وقد جعلت هذه
المادة استثناء من القاعدة العامة التى حررتها المادة ٤٦ من قانون العقوبات من

العقاب على الشروع في الجنايات . والاجهاض جنائية بالنسبة للطبيب والجراح والصيدلى والقابلة . ولو أنه لا أهمية لهذا النص لغير هؤلاء لأن الجريمة بالنسبة لهم جنحة ولا عقاب على الشروع في الجنح بغير نص .

ولكن ذلك لا يبنى أنه اذا ترتب على محاولة الاجهاض أى اصابة بالحامل فإن الجاني يسأل جنائيا عن هذه الاصابة .

٣ - القصد الجنائي

إن جريمة الاجهاض هى جريمة عمدية . فيجب لتوفرها أن يرتكب الشخص الركن المادى للجريمة وهو يريد تلك النتيجة . أما الاجهاض الحاصل من غير قصد إحداث الاجهاض فلا مسئولية عليه . وعلى ذلك فإذا وصف الطبيب دواء للمرأة للعلاج من مرض آخر فترتب عليه اجهاضها فلا مسئولية عليه إلا أن يعد ذلك جريمة جرح أو ضرب خطأ إذا ثبت وجود ذلك الخطأ . لأن الاجهاض يكون عند ذلك حادثا عرضيا وليس نتيجة مقصودة بذاتها .

عقاب الاجهاض

الاجهاض فى الأصل جنحة عقابها الحبس ولكن المادة ٢٦٣ نصت على أنه ينقلب إلى جنائية عقابها الاشغال الشاقة إذا كان المجهض طبييا أو جراحا أو صيدليا أو قابلة . وذلك بسبب السهولة التى تتوفر لمثل هؤلاء فى اجراء الاجهاض فضلا عن دافع الربح غير المشروع ولا شك أنه يرجع اليهم عدد كبير من حوادث الاجهاض ولولا وجودهم لقلت نسبتها كثيرا فضلا عن أن مسئولية الطبيب تعتبر أجسم من غيره فى هذا السدد . فإن الدولة لم تمنحه شهادته إلا على شريطة أن يسير طبقا لما تقتضى به القوانين واللوائح وأن لا يستعمل معارفه إلا لقصد الشفاء وهو يخالف ذلك عندما يبطل عمل الطبيب ويحدث الموت حيث كان يجب أن يقيم الحياة .

ومع اقتصار القانون المصرى على العقوبات الاربعة التى مر ذكرها فإن الظرف المشدد يكون قاصرا عليهم . أما من عداهم فإن الجريمة تكون بالنسبة لهم جنحة عقابها الحبس . وقد كانت المادة ٢٧٧ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ المتباعدة

٢٦٣ في قانون العقوبات المصرى الجديد خالية من ذكر القوايل . ولذلك يحكم بان الداية المسقطه لاتعاقب طبقا لهذه المادة لأنها ليست من الاشخاص المذكورين بها . وقد أضاف المشرع كلمة « قابلة » الى المذكورين في المادة حتى يسرى عليهم حكمهم . وسد بذلك نقصا كان في حاجة إلى أن يسد فان القوايل بطبيعة مهنتهن يلجأ اليهن عادة في حوادث الاجهاض .

ويلاحظ أن عقوبة الجناية تنطبق على من يشترك في احداث الاجهاض مع الطبيب لو لم يكن طبيبا ولا جراحا ولا صيدليا ولا قابلة . ولكن يجب هنا أن يتوفر لدى الشريك العلم بقصد الفاعل وبالصفة الفنية فالظرف المشدد الناجم عن قصد الفاعل لا ينطبق على الشريك إلا إذا كان يعلم بهذا كما أن الظرف المشدد الناجم عن صفة الفاعل ينطبق على شريكه الذى يعلم بهذه الصفة فيعاقب بنفس عقابه . فالتمورجى الذى يقدم الاداة التى تستخدم في الاجهاض مع علمه بذلك يعاقب بنفس عقاب الطبيب . وصفة الطبيب أو من في حكمه هى ظرف مشدد يجب أن يذكر في الحكم .

وإذا توفيت الموءاة في حالة الشروع في اجهاضها فقد اختلف فيما إذا كانت الجريمة تعتبر قتلأ عمدا منطبقه على المادة ٢٣٤ فيكون عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة . أو قتلأ خطأ بالمادة ٢٣٨ فيكون عقابها الحبس أو غرامة إلى مائت جنيه أو ضربا ولكن غالبية الشراح على اعتبار الواقعة جريمة جرح أو ضرب أو إعطاء مراد ضارة أفضت إلى الموت بدون قصد القتل منطبقه على المادة ٢٣٦ م . قانون العقوبات المصرى فيكون عقابها الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الاجهاض الطبي

ولكن لاعتقاب على الاجهاض الطبي أى الذى يجرى لنرض علاجى . أما لانتاذا الأم من خطر محتمل كما في حالات الزيف الرحمى الشديد أو عدوى محتويات الرحم أو في مستعصى ناجم عن تسمم فخطر يتطلب مرة واحدة الرحم ، وما

التخلص من حالة تهدد حياة الأم إذا استمر الحمل كافي حالات التهاب الكلى المزمن أو مرض القلب والالتهاب الخبي السحائي . وأما لاستحالة ولادة الجنين ولادة طبيعية لضيق الحوض أو وجود حالة مرضية به مما لا يستطاع معه توليد المرأة إلا بالعملية القيصرية أى شق البطن .

وقد عُنيت بعض الشرائع الأجنبية بالنص على اباحة الاجهاض الطبي . أما غالبية القوانين فلا نص فيها على اباحتها ولكن الضمير الطبي ارتفع عن مستوى النص وأجلّاه في كل حالة تتعرض فيها حياة المرأة للخطر ولا محل للشك في جواز الاجهاض الحاصل من الطبيب لا تقاذ المرأة من خطر محقق حال على حياتها استناداً على المادة المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون العقوبات . التي تنص على أنه لا عقاب على من ارتكب جريمة الحناية إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حله ولا في قدرته منه . طريقة أخرى ، ولكن يجب أن تثبت حالة الضرورة فعلاً . ولذلك فإن الإحوط للطبيب أن لا يقدم على عملية اجهاض من هذا القبيل إلا بعد الاستشارة وثلاثة

إذا كنت تريد جسماً جميلاً فتيا

وشخصية قوية جذابة

فبادر بطلب التعاميل مجاناً من

معهد الجوهري

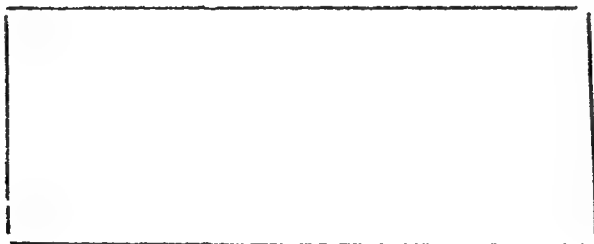
٦ شارع سكاكيني باشا مصر — تليفون ٤٤١١٠

دروس حصرية لتحسين الصحة وتقوية الجسم وعلاج الأمراض
المزمنة والاضطرابات العصبية والنفسية : النحافة . السمنة
نقص القامة ضعف الأعصاب الآرق . الخوف الوسوسة الخ

المكتبة الجنسية

الاشتراكات

اشترك لتضمن الحصول على نسختك
ترسل الاشتراكات باسم المكتبة الجنسية ٦ شارع سكاكي، مانا مصر



التمهة فروسه - اطلبه من الباعة في كل مكانه

